بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj . v22i1.3467
ISSN: 5361-1858
2026; 22(1); 526 –578

الأحاديث التي أعَلَّها الحافظ ابن رجب بالاختلاف وصلًا وإرسالًا في كتابه "جامع العلوم والحِكَم" دراسة نقدية

Hadiths Deemed Defective Due to Discrepancies in Continuity and Discontinuity by Al-Hafiz Ibn Rajab in His Book "*Jami' Al-'Ulum Wa Al-Hikam*": A Critical Study

د. مطرة بنت يحيى القيسي[1]

[1]قسم الدراسات الإسلامية –كلية الشريعة والقانون –جامعة تبوك – المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: [1]m_alqaisi@ut.edu.sa

للاستشهاد بهذا المقال:

د. مطرة بنت يحيى القيسي، الأحاديث التي أعَلَّها الحافظ ابن رجب بالاختلاف وصلًا وإرسالًا في كتابه "جامع العلوم والحِكَم" دراسة نقدية.، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858
https://doi.org/10.52981/oiuj . v22i1.3467

المستخلص:

يهدف هذا البحث: إلى الوقوف على الأحاديث التي أعلَّها الحافظ ابن رجب بالاختلاف في كتابه (جامع العلوم والحِكَم) أحد شروح الأربعين النووية، وصلًا وإرسالًا، لا سيما وهو إمام من أئمة العِلَل، وقد بدأ البحث بترجمة موجَزة للحافظ ابن رجب، ومبحثين: المبحث الأول: ما كان الاختلاف فيه على وجهين، المبحث الثاني: ما كان الاختلاف فيه على ثلاثة أوجه فأكثر، وقد اتبعت: المنهج الاستقرائي النقدي التحليلي، وذلك بجمع الأحاديث التي أعلَّها ابن رجب بالوصل والإرسال من خلال تعليقاته على الأسانيد، بذكر قوله، ثم تخريج الحديث، ودراسة الاختلاف والترجيح، مع مقارنة قول ابن رجب بأقوال الأئمة النقاد. وكانت من اهم النتائج التي تم التوصل اليها : بلغت الأحاديث التي أعلَّها الحافظ ابن رجب بالوصل والإرسال: اثني عشر

حديثًا، ترجيح الوجه المرسل: كان صريحًا في (4) أحاديث، و(6) أحاديث نقل أقوال الأئمة النقاد، و(2) حديثان بذكر القرينة، أوجه الاختلاف بلغ عددها في بعض الأحاديث: خمسة أوجه، وأكثرها وجهان، ومتوسط ذلك ثلاثة أوجه، من ألفاظ الترجيح: الصواب، وهذا أصح، المرسل أصح، رواه الحفاظ، رواه الثقات، وَصلُه ضعيف، فيه فلان وفلان ضعيفان، من قرائن الترجيح: الحفظ، الكثرة، الأوثق، ضعف الراوي، موافقة الأئمة النقاد في ترجيح الوجه المرسل غالبًا. وتوصل البحث الى عدد من **التوصيات أهمها** : على الباحثين: العمل على استكمال الكتاب في بيان الأحاديث التي أعلَّها ابن رجب في (جامع العلوم والحكم) بالرفع والوقف، أو زيادة راوٍ وحذفه، أو إبدال راوٍ بآخر، أو غيرها من وجوه الإعلال.

الكلمات المفتاحية: الموصول، المرسل، ابن رجب، رجح، جامع العلوم والحكم.

Abstract

This research investigates the hadiths that Al-Hafiz Ibn Rajab classified as defective (*Mu'all*) on the basis of discrepancies between connected (*Mawsul*) and disconnected (*Mursal*) chains of transmission in his book *"Jami' Al-'Ulum Wa Al-Hikam"*, the renowned commentary on Al-Nawawi's Forty Hadiths. In recognition of Ibn Rajab's eminent standing in the science of hadith defects, the study begins with a concise biographical overview of the author. It then proceeds in two treaties: the first examines hadiths exhibiting two discrepant modes of transmission, while the second analyzes hadiths transmitted through three or more discrepant modes.

The study adopts an inductive, critical, and analytical methodology. It systematically compiles the hadiths that Ibn Rajab judged defective due to discrepancies between connected and disconnected transmission, cites his specific remarks on the chains of transmission (*Isnad*), provides source verification (*Takhrij*), analyzes and weighs up the discrepant modes of transmission, and compares Ibn Rajab's statements with those of leading hadith critics.

Key Findings:

The study concluded with several significant findings. Most notably, Ibn Rajab identified twelve hadiths as defective on account of discrepancies between connected and disconnected chains of transmission. In four instances, he explicitly gave preponderance to the disconnected mode. In six cases, he cited the opinions of prominent hadith critics, while in two cases he relied primarily on corroborative contextual evidence. The number of transmission discrepancies reached up to five in certain hadiths, although the majority exhibited two discrepancies, with an average of three.

Among the expressions employed by Ibn Rajab to indicate preponderance are: "the correct view is …," "this is more authentic," "the disconnected mode is more authentic," "narrated by reliable memorizers," "narrated by trustworthy transmitters," "its connected mode is weak," and "it contains so-and-so and so-and-so, both of whom are weak." The contextual evidence he used for giving preponderance include precision of memory, numerical superiority of transmitters, greater reliability, weakness in certain narrators, and conformity with the judgments of leading hadith critics – who, in most cases, favored the disconnected transmission.

Recommendations:

The study recommends further scholarly investigation into other hadiths that Ibn Rajab judged defective in his book "*Jamiʿ Al-ʿUlum Wa Al-Hikam"* on the basis of additional causes, such as discrepancies between traceable (*Marfu'*) and untraceable (*Mawquf*) chains of transmission, the addition or omission of a narrator, substitution of one narrator for another, or other modes of subtle hidden defects.

Keywords: Connected (*Mawsul*), Disconnected (*Mursal*), Ibn Rajab, giving preponderance (*Tarjih*), *Jamiʿ Al-ʿUlum Wa Al-Hikam*.

المقدمة :

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، هيَّأ الله لها علماء أفذاذًا ميزوا صحيحها من سقيمها، وجمعوا متفرقها في مصنَّفات مختلفة، ثم توالى الاهتمام بها من التصنيف إلى الشرح والتعليق، ومن هذه المصنفات جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي الذي عُني مؤلفه بشرح أحاديث الأربعين النووية وزاد عشرة أحاديث، بالتوضيح والتعليق وتمييز صحيح الأحاديث من المُعَل، وهو إمام من أئمة العلل، ولأهمية هذا الكتاب وما احتواه من أحاديث قد يطرأ عليها نوع أو أنواع من العلل في السند أو المتن، ومنها تعارض الوصل والإرسال؛ لذا كان توجهي لجمع هذا النوع من الأحاديث التي ظهر فيها كلام ابن رجب في تعليقه على الأسانيد، بذكر الحديث، وبيان قول ابن رجب رحمه الله، ثم تخريج الحديث ودراسته، والترجيح، مع مقارنة قول ابن رجب بأقوال الأئمة النقاد.

مشكلة البحث:

- ما الأحاديث المعَلَّة بالوصل والإرسال في كتاب جامع العلوم والحكم؟
- ما أحكام الأئمة المتقدمين على هذه الأحاديث؟
- هل وافق ابن رجب الأئمة النقاد في ترجيح المرسل؟

أهمية الموضوع:

- إبراز جهود الحافظ ابن رجب في نقده للأسانيد والمتون.
- النظر في ترجيحات الحافظ ابن رجب ومقارنتها بأقوال النقاد.
- تعلُّقُه بنوع من أدق أنواع علوم الحديث، وهو علم العلل.
- استنباط هذا النوع من الأحاديث المعَلَّة في بحث خاص.

أهداف البحث:

- الوقوف على الأحاديث التي أعلَّها الحافظ ابن رجب بالوصل والإرسال، لا سيما وهو إمام من أئمة العلل.
- إفراد هذا النوع من الأحاديث في بحث خاص.

الدراسات السابقة:

1- منهج الحافظ ابن عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي في كتابه (جامع العلوم والحكم) "دراسة حديثية" إعداد: قُصي إسماعيل أبو شريعة، **رسالة ماجستير**، جامعة آل البيت، الأردن، 2001م.

2- منهج ابن رجب في مختلف الحديث في "كتابه جامع العلوم والحكم" الباحثان: محمد راغب جيطان وسعيد داوود، **بحث منشور**، مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية. المجلد (9) العدد (4)، كانون الأول 2022م.

والدراسة تستهدف الأحاديث النبوية التي وقع فيها التعارض بعضها مع بعض أو بينها وبين الآيات القرآنية، ورفع ابن رجب فيها الاختلاف.

3- الحديث الموضوعي عند الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" دراسة حديثية منهجية، إعداد الدكتور/محمد يحيى بلال منيار، كلية الشريعة والأنظمة، **بحث منشور**، جامعة الطائف، مجلة كلية الآداب بقنا. جامعة جنوب الوادي، المجلد (34) العدد (66) يناير 2025م.

4- منهجية ابن رجب في تقييم الأحاديث من خلال كتابه "جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم" رؤية حديثية نقدية. إعداد الدكتورة/ أمل بنت إسماعيل محمد الصيني. كلية الدعوة وأصول الدين. جامعة أم القرى. **بحث منشور**، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. تعز. العدد (49) سبتمبر 2025م.

ودراستي خاصة بجمعِ الأحاديث التي أعلَّها ابن رجب في كتابه "جامع العلوم والحكم" بالوصل والإرسال، بتخريج الحديث ودراسة الاختلاف، والترجيح، مع مقارنة قول ابن رجب بأقوال الأئمة النقاد.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي النقدي التحليلي، وذلك بجمع الأحاديث التي أعلَّها ابن رجب بالوصل والإرسال، ودراسة الاختلاف ببيان رأي ابن رجب مقارَنًا برأي غيره من النقاد.

خطة البحث:

وينقسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

مقدمة، وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه ترجمة موجَزة للحافظ ابن رجب.

المبحث الأول: ما كان الاختلاف فيه على وجهين.

المبحث الثاني: ما كان الاختلاف فيه على ثلاثة أوجه فأكثر.

الخاتمة وفيها أهم النتاج والتوصيات

ثم قائمة المصادر والمراجع

التمهيد:

ترجمة موجَزة للحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى

اسمه ونسَبه وكنيته:

هو: الإمام الحافظ المحدِّث الفقيه الواعظ عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن ابن محمد بن أبي البركات مسعود البغدادي الدمشقي الحنبلي، ابن رجب، زين الدين، أبو الفرج[1].

مولده ونشأته:

وُلد: في بغداد، في ربيع الأول سنة ست وثلاثين وسبعمائة[2].

ونشأ في أسرة علمية، فكان لمكانة جده ووالده الدور الأكبر في تهيئته التهيئةَ العلمية؛ فحضوره لمجالس جَده والسماع المبكر كوَّن لديه هذه الملكة العلمية؛ حيث قال: "قرئ على جدي أبي أحمد رجب بن الحسن غيرَ مرة ببغداد –وأنا حاضر– في الثالثة والرابعة والخامسة"[3].

كما قال ابن حجر عن جَدّه: "سمع ثلاثيات البخاري من ابن المالحاني عن القطيعي، حدَّث بها، وسمع من المعيد ابن المحلح وابن عزال وغيرهما، وكان يقرئ حسبةً، واسمه عبد الرحمن، ويقال له: رجب؛ لكونه وُلد في رجب"[4].

ومن أول من سمع منه والده، قال ابن حجر عن والده: "نشأ ببغداد، وقرأ بالروايات، وأناب، وسمع مشايخها، وطلب الحديث، فسمع ورحل إلى دمشق ومصر وغيرهما، وسمَّع ولده الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن رجب المحدث المشهور الكثير، وخرج لنفسه معجمًا مفيدًا، وجلس للإقراء بدمشق، وانتفع الناس به، وكان ديِّنًا خيرًا عفيفًا"[5].

فكان لهذا الجو العلمي دور في تنشئة الحافظ ابن رجب واستعداده لطلب العلم.

شيوخه:

أجازه ابن النقيب، وأجاز له النووي، وسمع بنفسه بمكة على الفخر عثمان بن يوسف، وسمع من

1 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (3/ 108)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 540).
2 إنباء الغمر بأبناء العمر (1/ 460).
3 ذيل طبقات الحنابلة (3/ 458).
4 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (2/ 236).
5 المرجع السابق (1/ 151).

الخباز وابن العطار بدمشق، ومن الميدومي بمصر، ومن جماعة من أصحاب ابن البخاري[1].

تلاميذه:

قال ابن حجي: "وتخرَّج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق"[2].

ومنهم: شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن أبي بكر بن أحمد الحنبلي، له كتاب في الوعظ على نمط كتاب شيخه ابن رجب المعروف بـ«لطائف المعارف»[3].

وعلاء الدين علي بن محمد بن علي العلاء الطرسوسي المِزي، حضر على ابن أميلة، والزين القرشي، وابن رجب، وسمعه يقول: أرسل إليَّ الزين العراقي يستعين بي في شرح الترمذي[4].

وشمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد العز المقدسي الحنبلي، سمع من الحافظ ابن رجب[5].

ثناء العلماء عليه:

قال ابن حجي: "أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق، وكان لا يخالط أحدًا، ولا يتردد إلى أحد"[6].

وقال ابن حجر: "وقرأ القرآن بالروايات، وأكثر عن الشيوخ، وخرج لنفسه مشيخة مفيدة"[7].

وقال ابن ناصر الدين: "الشيخ الإمام العلامة، الزاهد القدوة، البركة، الحافظ، العمدة، الثقة الحجة، أوعظ المسلمين، مفيد المحدثين، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن، ابن الشيخ الإمام المقرئ المحدث شهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن رجب عبد الرحمن بن الحسين أبي محمد بن أبي البركات مسعود، البغدادي الدمشقي الحنبلي، أحد الأئمة الزهاد، والعلماء العباد"[8].

وقال ابن العماد: "الشيخ الإمام العالم العلَّامة، الزاهد القدوة، البركة، الحافظ، العمدة، الثقة الحجّة، الحنبلي المذهب"[9].

وقال أيضًا: "وكانت مجالس تذكيره للقلوب صادعة، وللناس عامة مباركة نافعة، اجتمعت الفرق عليه،

1 المقصد الأرشد (2/ 82).
2 شذرات الذهب في أخبار من ذهب (8/ 580).
3 المرجع السابق (9/ 367).
4 الضوء اللامع (5/ 328).
5 المرجع السابق (6/ 309).
6 إنباء الغمر بأبناء العمر (1/ 461).
7 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (3/ 108).
8 الرد الوافر (ص: 106).
9 شذرات الذهب في أخبار من ذهب (8/ 579).

ومالت القلوب بالمحبة إليه"[1].

وقيل عنه: "مهر في فنون الحديث: أسماءً ورجالًا وعللًا وطرقًا، واطلاعًا على معانيه"[2].

آثاره العلمية:

منها «شرح جامع أبي عيسى الترمذي» و«شرح أربعين النّواوي[3]»، وشرع في شرح «البخاري» فوصل إلى الجنائز، سمّاه «فتح الباري في شرح البخاري» ينقل فيه كثيرًا من كلام المتقدمين، وكتاب «اللطائف» في الوعظ وأهوال القيامة، و«القواعد الفقهية» تدل على معرفة تامة بالمذهب، وتراجم أصحاب مذهبه رتَّبه على الوفيات، ذيّل بها على «طبقات ابن أبي يعلى»، و«الاقتباس من مشكاة وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس»، و«أهوال القبور»، و«كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة»، ورسالة في شرح حديث «بدأ الإسلام غريبًا»، و«التوحيد»، و«رسالة في معنى العلم»[4].

توفي: في رجب سنة خمس وتسعين وسبعمائة[5].

1 المرجع السابق (8/ 579).

2 إنباء الغمر بأبناء العمر (1/ 460).

3 وهو جامع العلوم والحكم، وزاد فيه على أربعين النواوي عشرة أحاديث.

4 طبقات الحفاظ للسيوطي (ص:540)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (8/ 579)، الأعلام للزركلي (3/ 295).

5 طبقات الحفاظ للسيوطي (ص:540).

المبحث الأول: ما كان الاختلاف فيه على وجهين

الحديث الأول

عن عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير: «**عَنْ أَبِي فَرْوَةَ شَطْبٍ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا عَمِلَ الذُّنُوبَ كُلَّهَا، وَلَمْ يَتْرُكْ حَاجَةً وَلَا دَاجَةً، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: "أَسْلَمْتَ؟" فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَافْعَلِ الْخَيْرَاتِ، وَاتْرُكِ السَّيِّئَاتِ، فَيَجْعَلُهَا اللَّهُ لَكَ خَيْرَاتٍ كُلَّهَا"، قَالَ: وَغَدَرَاتِي وَفَجَرَاتِي؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ حَتَّى تَوَارَى**».

قال ابن رجب: "وخرَّج البزار الحديث الأول، وعنده: عن أبي طويل شطب الممدود أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكره بمعناه، وكذا خرَّجه أبو القاسم البغوي في "معجمه"، وذكر أن الصواب عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير مرسلًا: أن رجلًا أتى النبي صلى الله عليه وسلم طويل شطب، والشَّطبُ في اللغة: الممدود، فصحَّفه بعض الرواة، وظنه اسم رجل"[1].

التخريج:

الحديث يرويه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي فروة، موصولًا.

أخرجه البغوي في معجم الصحابة (1262)، وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 349)، والخطيب في تاريخ بغداد (4/ 121)، من طريق: أبي نشيط محمد بن هارون الحربي،

والطبراني في المعجم الكبير (7235)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3793)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (558/4)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (112/29)، من طريق: أبي زيد أحمد بن يزيد الحوطي،

كلاهما: (محمد بن هارون الحربي، أحمد بن يزيد الحوطي**)** عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، به بلفظه، وعند الخطيب، وابن عساكر: أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، مكان أحمد بن يزيد الحوطي، وابن عساكر يرويه من طريق: أبي نعيم، عن الطبراني، فيحتمل أن الطبراني رواه عنهما جميعًا، أو أحدهما تصحيف.

الوجه الثاني: أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، مرسلًا.

1 جامع العلوم والحكم (1/ 300).

ذكره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (3/ 323)، معلَّقًا، فقال: روى هذا الحديث غيرُ محمد بن هارون، عن أبي المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، مرسلًا، بلفظه.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: أبو المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي فروة، موصولًا، يرويه عنه: أبو نشيط محمد بن هارون بن إبراهيم البغدادي، وأحمد بن يزيد الحوطي، أو أحمد بن نجدة الحوطي.

الوجه الثاني: أبو المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، مرسلًا، يرويه عنه: غير أبي نشيط محمد بن هارون، لم يُسَمَّ.

الوجه الأول: أبو المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي فروة، موصولًا، يرويه عنه:

-محمد بن هارون بن إبراهيم أبو جعفر البغدادي، المعروف بأبي نشيط: صدوق[1]،

-أبو زيد أحمد بن يزيد الحوطي: لا يُعرف حاله.

كما جاء أن الطبراني رواه عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: وهو صدوق[2].

الوجه الثاني: أبو المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، مرسلًا، يرويه عنه:

-غير محمد بن هارون أبي نشيط.

والوجه الراجح: أبو المغيرة، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن جبير، مرسلًا.

وقد رُوي معلقًا، ولم أجد من أسنده، لكن البغوي بعد رواية الحديث معلقًا جزم بصحة الوجه المرسل.

وابن رجب يُفهَم من سياقه ترجيح المرسل؛ حيث نقل قول أبي القاسم البغوي: "الصواب عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير مرسلًا: أن رجلًا أتى النبي صلى الله عليه وسلم، طويل شطب"[3].

ويحتمل أن من قال: عن أبي شطب الممدود مع خطئه في الاسم لم يقصد الرواية عنه، قصد حكاية عبد الرحمن بن جبير لقصته، فلا يعارِض المرسل.

وقال المنذري عن الموصول: "هذا إسناد جيد قوي"[4]، وقال ابن حجر: "هو على شرط الصّحيح"[5].

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (117/8)، (525)، تهذيب التهذيب (493/9)، (810)، التقريب (6360).

2 تهذيب التهذيب (85/1)، (98)، التقريب (73).

3 معجم الصحابة (3/ 323).

4 الترغيب والترهيب (55/4).

5 الإصابة في تمييز الصحابة (3/ 282)

كذا قال المنذري، وابن حجر، حكما على الإسناد الموصول، لكنه معلَّل كما قال البغوي، ثم على فرض أنه موصول قصد الرواية عنه، وأن الراوي لم يخطئ في اسمه، فلا يُعرَف سماع عبد الرحمن بن جبير من أبي فروة شطب الممدود، والله أعلم.

الحديث الثاني

عن ابن عمر: «**أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ ذَنْبًا عَظِيمًا، فَهَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: "هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟"، قَالَ: لَا، قَالَ: "فَهَلْ لَكَ مِنْ خَالَةٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَبَرَّهَا"**».

قال ابن رجب: "وخرَّجه ابن حبان في "صحيحه" والحاكم، وقال: على شرط الشيخين، لكن خرجه الترمذي من وجه آخر مرسلًا، وذكر أن المرسل أصح من الموصول، وكذا قال علي بن المديني، والدارقطني"[1].

التخريج:

الحديث يرويه محمد بن سوقة، واختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، عن ابن عمر رضي الله عنهما، موصولًا.

أخرجه الترمذي في الجامع (1904)، وأحمد في المسند (4624)، وابن حبان في صحيحه (435)، والحاكم في المستدرك (7261)، والبيهقي في شعب الإيمان (7480)، من طريق: أبي معاوية، عن محمد بن سوقة، به بلفظه، وعند أحمد وابن حبان والحاكم، بلفظ: (ألك والدان؟)، والبيهقي بلفظ: (ألك والدة؟).

الوجه الثاني: محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، مرسلًا.

أخرجه الترمذي في الجامع (1904)، من طريق: سفيان بن عيينة،

والدارقطني تعليقًا في العلل (2847)، من طريق: سفيان الثوري،

كلاهما: (سفيان بن عيينة، سفيان الثوري) عن محمد بن سوقة، به بلفظه.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **محمد بن سوقة**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

1 جامع العلوم والحكم (1/ 435).

الوجه الأول: محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، عن ابن عمر رضي الله عنهما، موصولًا، يرويه عنه:

-أبو معاوية الضرير: محمد بن خازم: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في حديث غيره[1].

الوجه الثاني: محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، مرسلًا، يرويه عنه:

-سفيان بن عيينة: إمام ثقة، من أثبت أصحاب الزهري[2].

-سفيان بن سعيد الثوري: ثقة، إمام، حجة [3].

والوجه الراجح: محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، مرسلًا؛ فهو من رواية الأحفظ سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري.

رجح ابن رجب المرسل، بذكر حكم الترمذي بترجيح المرسل، وترجيح الإمامين: ابن المديني، والدارقطني.

قال الترمذي -بعد أن ساق رواية ابن عيينة-: "وهذا أصح من حديث أبي معاوية".

وقال الدراقطني: "والمرسل هو المحفوظ".

الحديث الثالث

عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا تَعْرِفُونَهُ وَلَا تُنْكِرُونَهُ، فَصَدِّقُوا بِهِ؛ فَإِنِّي أَقُولُ مَا يُعْرَفُ وَلَا يُنْكَرُ، وَإِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا تُنْكِرُونَهُ وَلَا تَعْرِفُونَهُ، فَلَا تُصَدِّقُوا بِهِ؛ فَإِنِّي لَا أَقُولُ مَا يُنْكَرُ وَلَا يُعْرَفُ**».

قال ابن رجب: "وهذا الحديث معلول أيضًا، وقد اختلف في إسناده على ابن أبي ذئب، ورواه الحفاظ عنه عن سعيد مرسلًا، والمرسل أصح عند أئمة الحفاظ، منهم ابن مَعين، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وقال: ما رأيت أحدًا من علماء الحديث يُثبِت وصله"[4].

التخريج:

الحديث يرويه ابن أبي ذئب، واختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، موصولًا.

1 تهذيب التهذيب (9/ 137)، (192)، التقريب (5841).

2 تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 116)، (479)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 226)، (973).

3 تهذيب التهذيب (4/ 111)، (200)، التقريب (2445).

4 جامع العلوم والحكم (2/ 105).

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (6068)، والدارقطني في السنن (4475)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (11/ 390)، من طريق: يحيى بن آدم،

وأبو حاتم في العلل (2445)، من طريق: شعيب بن إسحاق،

كلاهما: (يحيى بن آدم، شعيب بن إسحاق)، عن ابن أبي ذئب به، مختصرًا عند الدارقطني والخطيب البغدادي، وبنحوه عند الطحاوي، وبمعناه عند أبي حاتم.

الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، مرسلًا.

أخرجه البخاري تعليقًا في التاريخ الكبير (1585) عن إبراهيم بن طهمان، عن ابن أبي ذئب، به مختصرًا.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **ابن أبي ذئب**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، موصولًا، يرويه عنه:

-يحيى بن آدم بن سليمان الأموي: ثقة[1].

- شعيب بن إسحاق: ثقة رُمي بالإرجاء[2]. رواه عنه بسام بن خالد: وهو مجهول، لا يُعرف راوٍ بهذا الاسم؛ ولذا ذكر المُعَلِّمي في تعليقه على الفوائد المجموعة أن صوابه: هشام بن خالد، عن شعيب بن إسحاق[3].

الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، مرسلًا، يرويه عنه:

-إبراهيم بن طهمان الخرساني: ثقة يُغرب، وتُكُلِّم فيه للإرجاء[4].

وذكر ابن رجب أن الحفاظ من أصحاب ابن أبي ذئب يروونه مرسلًا، وهذا أخذه من قول أبي حاتم: "الثقات لا يرفعونه"، ولم أقف عليه إلا من رواية إبراهيم بن طهمان.

والوجه الراجح المرسل: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، مرسلًا.

قال ابن رجب: "ورواه الحفاظ عنه، عن سعيد مرسلًا، والمرسل أصح عند أئمة الحفاظ، منهم ابن مَعين، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وقال: ما رأيت أحدًا من علماء الحديث يُثبِت وصله".

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 128)، (545)، تهذيب التهذيب (11/ 175)، (300)، التقريب (7496).

2 تهذيب التهذيب (4/ 347)، (593)، التقريب (2793).

3 (280/1).

4 تهذيب التهذيب (1/ 129)، (231)، تقريب التهذيب (189).

قال البخاري: "قال يحيى: عن أبي هريرة، وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة"1.

وقال أبو حاتم بعد أن روى الحديث عن بسام بن خالد –أو هشام بن خالد–، عن شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: "هذا حديث منكر؛ الثقات لا يرفعونه"[2].

وقال ابن خزيمة: "في صحة هذا الحديث مقال، لم نر في شرق الأرض ولا غربها أحدًا يعرف هذا من غير رواية يحيى، ولا رأيت محدثًا يُثبت هذا عن أبي هريرة"3.

كذا قال ابن خزيمة، وقد رواه أبو حاتم –كما تقدم– عن بسام بن خالد –ويحتمل أن يكون هشام بن خالد–، عن شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي ذئب.

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن آدم: "وله حديث منكر...، وصلُه قوي، والثقة قد يغلط"4.

ومما يرجح كلام الأئمة أيضًا أن يحيى بن آدم قد جاء عنه الإرسال أيضًا، وقال البيهقي: "وجاء عن يحيى مرسلًا لسعيد المقبري"5.

وقال أيضًا فيما نقله السيوطي في "مفتاح الجنة": "وهو مختلف على يحيى بن آدم في إسناده ومتنه اختلافًا كثيرًا يوجب الاضطراب، منهم من يذكر أبا هريرة، ومنهم من يرسل الحديث..."[6].

الحديث الرابع

عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَرَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ**».

قال ابن رجب: "وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم، وقال البيهقي: تفرد به عثمان، عن الدراوردي، وخرجه مالك في "الموطأ" عن عمرو بن يحيى، عن أبيه مرسلًا، قال ابن عبد البر: لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث، قال: ولا يسنَد من وجه صحيح، ثم خرَّجه من رواية عبد الملك بن معاذ النصيبي، عن الدراوردي موصولًا، والدراوردي كان الإمام أحمد يضعف ما حدَّث به من حفظه، ولا يعبأ

1 التاريخ الكبير (3/ 474).
2 علل الحديث (2445).
3 سير أعلام النبلاء (9/ 524).
4 المرجع السابق.
5 المرجع السابق.
6 مفتاح الجنة (ص: 24).

به، ولا شك في تقديم قول مالك على قوله. وقال خالد بن سعد الأندلسي الحافظ: لم يصح حديث: "لا ضرر ولا ضرار" مسندًا[1].

التخريج:

الحديث يرويه عمرو بن يحيى المازني، واختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، موصولاً.

أخرجه الدارقطني في السنن (3079)، والحاكم في المستدرك (2345)، والبيهقي في السنن الكبرى (11384)، وابن عبد البر في التمهيد (159/20)، من طريق: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيى المازني، به بلفظه.

الوجه الثاني: عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، مرسلًا.

أخرجه مالك في الموطأ (31) –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (11385)–، عن عمرو بن يحيى المازني، به مختصرًا بلفظ: "لا ضرر ولا ضرار".

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **عمرو بن يحيى المازني**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، موصولًا، يرويه عنه:

–عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وثَّقه العجلي[2]، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يغلط[3]، وقال ابن معين: لا بأس به، ومرة قال: ثقة[4]، وقال أحمد: إذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّث من كتب الناس وهم، وقال أبو حاتم: محدث، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ، فربما حدَّث من حفظه الشيء فيخطئ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: لا بأس به[5]، قال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ[6].

وخلاصة حاله: صدوق، يخطئ إذا حدَّث من كتب غيره أو من حفظه.

1 جامع العلوم والحكم (2/ 207).

2 الثقات (1016).

3 الطبقات الكبرى (5/ 492).

4 تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (389) (629).

5 الجرح والتعديل لا بن أبي حاتم (5/ 395)، (1833).

6 تهذيب التهذيب (6/ 353)، (680)، التقريب (4119).

قال البيهقي–بعد إخراجه–: "تفرَّد به عثمان بن محمد، عن الدراوردي"، وعثمان بن محمد هذا مجهول، وقال عبد الحق الإشبيلي: الغالب على حديثه الوهم. تُنظر ترجمته في "الميزان"، و"اللسان".

وذكر ابن حجر في لسان الميزان (5254)، والذهبي في ميزان الاعتدال (207) أنه رُوي من طريق: عبد الملك بن معاذ، عن الدراوردي، وهو مجهول.

الوجه الثاني: عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه مرسلًا، يرويه عنه:

–مالك بن أنس: ثقة، مأمون، ثبت، ورع، فقيه، عالم، حجة، من أثبت أصحاب الزهري.[1]

والوجه الثاني المرسل هو الراجح: عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه مرسلًا، من رواية الأوثق، والوجه الموصول فيه عبد العزيز بن محمد الدراوردي: صدوق، يخطئ إذا حدَّث من كتب غيره أو من حفظه، ولم يتابَع.

ذكر ابن رجب أقوال العلماء في الوجهين، فنقل عن ابن عبد البر قوله: "هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جميع الرواة مرسلًا، وقد رواه الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، مسنَدًا"[2].

ونقل قول خالد بن سعد الأندلسي الحافظ في الحديث، قال الحميدي الأندلسي في "جذوة المقتبس": "قال لنا خالد بن سعد، وقد ذكر حديث: "لا ضرر ولا ضرار": لم يصحَّ مسندًا، قال: وقد ذاكرنيه أحمد بن خالد، وقال لي: لعله وقع عندك مسندًا عن النبي صلى الله عليه وسلم فنكتبه عنك، فقلت: لا"[3]، وهذا يدل على ترجيح الوجه المرسل، كما نقل عنه قوله: "والدراوردي كان الإمام أحمد يضعف ما حدَّث به من حفظه ولا يعبأ به، ولا شك في تقديم قول مالك على قوله"[4].

ولم يصحح الموصول سوى الحاكم. نقل ابن رجب قوله –بعد أن أخرج الوجه الموصول–: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه"، والحديث معلل كما قال الأئمة.

1 الطبقات الكبرى (444/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (204/8)، (902)، التقريب (6425).

2 الاستذكار (7/ 190).

3 جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص: 205).

4 القاعدة الذهبية لا ضرر ولا ضرار (ص:17).

الحديث الخامس

عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ**».

قال ابن رجب: "وخرج الطبراني أيضًا من رواية محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، وهذا إسناد مقارب، وهو غريب، لكن خرجه أبو داود في "المراسيل" من رواية عبد الرحمن بن مغراء، عن ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع، مرسلًا، وهذا أصح".

التخريج:

الحديث يرويه محمد بن إسحاق، واختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن جابر رضي الله عنه، موصولًا.

أخرجه الطبراني في الأوسط (5193)، من طريق: محمد بن سلمة، به بلفظه.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع، مرسلًا.

أخرجه أبو داود في المراسيل (407)، من طريق: عبد الرحمن بن مغراء، به بلفظه، وفيه قصة.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **محمد بن إسحاق**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن جابر رضي الله عنه، موصولًا، يرويه عنه:

محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي: ثقة[1]، والراوي عنه: حيان بن بشر القاضي، قال فيه ابن معين: ليس به بأس[2].

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع، مرسلًا، يرويه عنه:

عبد الرحمن بن مغراء الدوسي: صدوق، تُكُلِّم في حديثه عن الأعمش [3].

الوجه الراجح، تبين بعد دراسة الوجهين عن محمد بن إسحاق تقاربهما في الدرجة؛ فالوجه الأول من رواية الثقة محمد بن سلمة، وقد تفرد به كما ذكر الطبراني، والراوي عنه حيان بن بشر ليس به بأس، والوجه الثاني من رواية عبد الرحمن بن مغراء صدوق تُكُلِّم فيه، **ورجح ابن رجب المرسل** بقوله: "خرجه أبو داود

1 تهذيب التهذيب (9/ 193)، (298)، التقريب (5922).

2 تاريخ بغداد (9/ 213)، (2771).

3 تهذيب التهذيب (6/ 274)، (545)، التقريب (4013).

في "المراسيل" من رواية عبد الرحمن بن مغراء، عن ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع مرسلًا، وهذا أصح".

ولا شك أن الوجه المرسل هو الأشهر، فإن صح عن ابن إسحاق وصل الحديث فلعله كان يضطرب فيه.

ومحمد بن إسحاق بن يسار، كذَّبه مالك، وهشام بن عروة، وقال شعبة: صدوق في الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، هو ضعيف،[1] ومرة قال: ثقة، ولكنه ليس بحجة2، وقال ابن المديني: صالح وسط[3]، وسئل أحمد عنه وعن موسى بن عبيدة فقال: "محمد بن إسحاق رجل تُكتب عنه هذه الأحاديث -كأنه يعنى المغازي ونحوها-، وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكنه حدَّث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا -وقبض أبو الفضل على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام، وأرانا أبو الفضل يديه وأرانا أبو العباس-"4، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث[5]، وقال ابن حجر: صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدَر، وذكره في المرتبة الرابعة[6].

خلاصة حاله: صدوق حسن الحديث إذا صرَّح بالسماع.

الحديث السادس

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ**».

قال ابن رجب: "وخرَّج الدارقطني من رواية مسلم بن خالد الزنجي -وفيه ضعف-، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: "البينة على المدعي، واليمين على من أنكر، إلا في القَسامة"، ورواه الحفاظ عن ابن جريج، عن عمرو مرسلًا"[7].

التخريج:

الحديث يرويه ابن جريج، واختلف عليه، على وجهين:

1 تاريخ بغداد (2/ 19)، (1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 191)، (1087).
2 تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 225)، (1047).
3 سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (83).
4 تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 60)، (231).
5 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 191)، (1087).
6 التقريب (5725)، طبقات المدلسين (125).

7 جامع العلوم والحكم (2/ 227).

الوجه الأول: ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، موصولًا.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (15184)،

والدارقطني في السنن (4508)، وابن المقرئ في المعجم (616)، والبيهقي في السنن الكبرى (16445)، وابن عبد البر في التمهيد (204/23)، وابن عدي في الكامل (5800)، من طريق: مسلم بن خالد الزنجي، والدارقطني في السنن (3192)، من طريق: حجاج بن محمد،

ثلاثتهم: (عبد الرزاق، مسلم بن خالد، حجاج)، عن ابن جريج، به بلفظه في رواية مسلم بن خالد، ولفظ رواية عبد الرزاق: "المدعى عليه أولى باليمين، إذا لم تكن بيِّنةٌ".

الوجه الثاني: ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، مرسلًا.

لم أجد من أخرجه على هذا الوجه.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **ابن جريج**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، موصولًا، يرويه عنه:

-عبد الرزاق ابن همام الصنعاني: ثقة حافظ[1].

-مسلم بن خالد الزنجي: قال ابن معين: ليس به بأس[2]، ومرة قال: ثقة[3]، ومرة ضعَّفه[4]، وقال ابن المديني: ضعيف، ليس بالقوي[5]، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، تَعرِف وتُنكِر[6]، وضعفه النسائي[7]، وذكره العقيلي في "الضعفاء"[8]، وابن عدي في "الكامل"[9]، وقال الدارقطني: سيئ الحفظ، ضعيف، ومرة قال: ثقة إلا أنه سيئ الحفظ[10]، قال الذهبي -بعد أن ساق بعض أحاديثه-: فهذه الأحاديث وأمثالها تُرَد بها قوة الرجل ويُضعَّف[11]، وقال ابن حجر: صدوق، كثير الأوهام[12].

1 تهذيب التهذيب (6/ 310)، (610)، التقريب (4064).
2 سؤالات ابن الجنيد (839).
3 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 183)، (800).
4 ميزان الاعتدال (8485).
5 سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (131).
6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 183)، (800).
7 الضعفاء والمتروكون (569).
8 الضعفاء الكبير (1719).
9 الكامل في ضعفاء الرجال (1797).
10 سنن الدارقطني (3/ 466).
11 ميزان الاعتدال (8486).
12 التقريب (6625).

خلاصة حاله: ضعيف.

-حجاج بن محمد المصيصي: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مِن أثبتِ أصحاب ابن جريج [1].

الوجه الثاني: ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، مرسلًا، يرويه عنه:

-لم أجد من أخرجه على هذا الوجه.

وقد رجح ابن رجب الوجه المرسل، فقال: "ورواه الحفاظ عن ابن جريج، عن عمرو مرسلًا".

وما ذكره ابن رجب مشكِل، فلم يوقف عليه مرسلًا على الوجه الثاني باللفظ المذكور، فيظهر أن علة الحديث عنعنة عبد الملك بن جريج: ثقة كان يدلس ويرسِل[2]، وقال البخاري: ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب[3].

والحديث يرويه الترمذي في الجامع (1341)، عن علي بن حجر، عن علي بن مسهر وغيره عن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن عمرو بن شعيب، وقال عنه: "هذا حديث في إسناده مقال، ومحمد بن عبيد الله العرزمي يضعَّف في الحديث من قِبَل حفظه، ضعَّفه ابن المبارك، وغيره".

وقال بهذا ابن عبد الهادي في التنقيح -بعد أن ذكر الحديث من رواية حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده-: "هذا الحديث لم يخرجوه من رواية حجاج، عن عمرو، وحجاج هو: ابن أرطأة، ولم يسمعه من عمرو، إنما أخذه عن العرزمي عنه، والعرزمي متروك"[4].

فيحتمل أن يكون ابن جريج أخذه من العرزمي كذلك.

1 تهذيب التهذيب (2/ 205)، (381)، التقريب (1135)، الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط (21).

2 تهذيب التهذيب (6/ 402)، (758)، التقريب (4193).

3 العلل الكبير للترمذي (186).

4 تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (5/ 74).

الحديث السابع

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبْقَتِ الْفَرَائِضُ، فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ**».

قال ابن رجب: "وهذا الحديث خرَّجاه من رواية وُهَيب، وروح بن القاسم، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، وخرَّجه مسلم من رواية مَعمَر، ويحيى بن أيوب، عن ابن طاوس أيضًا، وقد رواه الثوري، وابن عيينة، وابن جريج، وغيرهم، عن ابن طاوس، عن أبيه مرسلًا من غير ذكر ابن عباس، ورجح النسائي إرساله"[1].

التخريج:

الحديث يرويه عبد الله بن طاوس، واختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موصولًا.

أخرجه البخاري في الصحيح (6746)، ومسلم في الصحيح (1615)، والترمذي في الجامع (2098)، والنسائي في السنن الكبرى (6297)، وأحمد في المسند (2657)، والطيالسي في المسند (2731)، وابن أبي شيبة في مصنفه (2657)، والدارمي في السنن (3030)، والبزار في مسنده (4886)، وأبو يعلى في المسند (2371)، وابن الجارود في المنتقى (955)، وأبو عوانة في المستخرج (5598)، والطحاوي في معاني الآثار (7402)، والطبراني في الكبير (10904)، والدارقطني في السنن (4071)، والبيهقي في السنن الكبرى (12336)، من طريق: وُهَيب بن خالد،

والبخاري في الصحيح (6732)، ومسلم في الصحيح (1615)، وابن حبان في صحيحه (6028)، والطبراني في الأوسط (8507)، والدارقطني في السنن (4070)، من طريق: روح بن القاسم.

ومسلم في الصحيح (1615)، وأبو داود في السنن (2898)، والترمذي في الجامع (2098)، وابن ماجه في السنن (2740)، وأحمد في المسند (2860)، وعبد الرزاق في المصنف (19004)، وابن حبان في صحيحه (6030)، والدارقطني في السنن (4070)، والبيهقي في السنن الكبرى (12490)، والحاكم في المستدرك (7973)، من طريق: معمر،

ومسلم في الصحيح (1615)، من طريق: يحيى بن أيوب،

وابن الجارود في المنتقى (5598)، من طريق: المغيرة بن سلمة،

والبزار في المسند (4887)، والدارقطني في السنن (4072)، من طريق: زياد بن سعد،

1 جامع العلوم والحكم (2/ 419).

والحاكم في المستدرك (7973)، من طريق: علي بن عاصم،

والدارقطني في السنن (4072)، من طريق: زمعة بن صالح،

ثمانيتهم: (وهيب، روح، معمر، يحيى بن أيوب، المغيرة، زياد، علي بن عاصم، زمعة) عن عبد الله بن طاوس، به بلفظه، ورواية روح عند مسلم، ورواية معمر عند أبي داود وابن ماجه وأحمد وعبد الرزاق والبيهقي، ورواية زياد عند الدارقطني، بلفظ: "اقسِموا المال بين أهل الفرائض"، ورواية زمعة عند ابن حبان والحاكم والدارقطني، بلفظ: "ألحِقوا المال بالفرائض".

الوجه الثاني: عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس، مرسلًا.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (19037)، والحاكم في المستدرك (7976)، من طريق: ابن جريج.

وسعيد بن منصور في السنن (288)، والحاكم في المستدرك (7975)، من طريق: سفيان بن عيينة،

والنسائي في السنن الكبرى (6298)، والحاكم في المستدرك (7974)، من طريق: سفيان الثوري،

والحاكم في المستدرك (7977)، من طريق: معمر،

أربعتهم: (ابن جريج، سفيان بن عيينة، الثوري، معمر) عن عبد الله بن طاوس، به بلفظه، ومطوَّلًا في رواية ابن جريج عند عبد الرزاق.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **عبد الله بن طاوس**، وقد اختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موصولًا، يرويه عنه: وهيب بن خالد، وروح بن القاسم، ومعمر، ويحيى بن أيوب، والمغيرة بن سلمة، وزياد بن سعد، وعلي بن عاصم، وزمعة بن صالح.

الوجه الثاني: عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس، مرسلًا، يرويه عنه: ابن جريج، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، ومعمر.

وتبيَّن من هذا العرض أنه اختلف على مَن دون عبد الله بن طاوس، فاختلف على معمر بن راشد: جاء عنه الوجه الأول يرويه عنه: عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة حافظ، ومحمد بن حميد المعمري: ثقة[1].

1 تهذيب التهذيب (9/ 131)، (182)، التقريب (5835).

والوجه الثاني يرويه عنه: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمِعت فيه خصال الخير[1]، تابعه من الثقات: الثوري: ثقة إمام حجة، وسفيان بن عيينة: إمام ثقة.

وكلا الوجهين من رواية الثقات عن معمر؛ فالظاهر حفظهما عنه.

فصفى الاختلاف على عبد الله بن طاوس على الوجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موصولًا، يرويه عنه:

-وهيب بن خالد الباهلي: ثقة ثبت تغير بأَخَرة[2].

-روح بن القاسم التميمي: ثقة حافظ[3].

-معمر بن راشد الأزدي: ثقة، ثبت، فاضل، قال ابن مَعين: معمر ويونس عالمان بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة[4].

-يحيى بن أيوب الغافقي: صدوق ربما أخطأ[5].

-المغيرة بن سلمة المخزومي: ثقة ثبت[6].

-زياد بن سعد الخراساني: ثقة ثبت، متَّفق على توثيقه، قال ابن المديني: أثبت الناس في الزهري سفيان بن عيينة وزياد بن سعد[7].

-علي بن عاصم الواسطي: قال ابن معين: كذاب ليس بشيء، ومرة قال: واسطي ليس بشيء. وقال مرة: ثقة[8]، قال ابن المديني: كان علي بن عاصم كثير الغلط[9]، قال أبو زرعة: ترك الناس حديثه[10]، وقال

1 المرجع السابق (5/ 382)، (657)، المرجع السابق (3570).

2 المرجع السابق (11/ 169)، (290)، المرجع السابق (7487).

3 المرجع السابق (3/ 298)، (557)، المرجع السابق (1970).

4 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1165)، التقريب (6809)

5 تهذيب التهذيب (11/ 186)، (315)، التقريب (7511).

6 المرجع السابق (10/ 261)، (469)، المرجع السابق (6838).

7 المعرفة والتاريخ للفسوي (138/2)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2048).

8 تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 50).

9 تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4094).

10 الضعفاء لأبي زرعة الرازي (2/ 394).

النسائي: ضعيف[1]، ضعفه العقيلي[2]، وابن عدي[3]، قال الدارقطني: كان يغلط ويثبت على غلطه[4]، قال ابن حجر: صدوق يخطئ ويُصِر[5].

وخلاصة حاله: ضعيف كثير الغلط.

-زمعة بن صالح: قال البخاري: زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه[6]، وقال ابن مَعين: ضعيف، ومرة قال: صويلح الحديث، وقال مرة: لم يكن بالقوي[7]، وضعفه أحمد[8]، وقال أبو زرعة: لين، واهي الحديث[9]، كما ضعفه أبو حاتم[10]، وقال النسائي: ليس بالقوي. مكي: كثير الغلط عن الزهري[11]، وقال ابن حبان: يَهِم ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم، حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير[12]، وقال ابن حجر: ضعيف[13].

خلاصة حاله: ضعيف من جهة ضبطه.

الوجه الثاني: عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس، مرسلًا، يرويه عنه:

-عبد الملك بن جريج: ثقة كان يدلس ويرسل.

-سفيان بن عيينة: إمام ثقة.

-سفيان بن سعيد الثوري: ثقة، إمام، حجة.

والذي يظهر أن الوجهين محفوظان عن عبد الله بن طاوس، فصحَّح الموصول البخاري ومسلم فأخرجاه في صحيحيهما، كما تقدم في التخريج، وكذلك صححه البزار، قال: "وهذا الإسناد لا أعلم فيه علة؛ وُهَيب: حافظ مشهور بصري، وما بعده من سائر الإسناد، فيُستغنى بشهرتهم وثقتهم عن تزكيتهم".

1 الضعفاء والمتروكون (430).
2 الضعفاء الكبير (1244).
3 الكامل في ضعفاء الرجال (1348).
4 سؤالات السلمي للدارقطني (268).
5 تهذيب التهذيب (7/ 344)، (571)، التقريب (4758).
6 العلل الكبير للترمذي (ص:389).
7 تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 75)، (203).
8 العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3505).
9 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 624)، (2823).
10 المرجع السابق (3/ 624)، (2823).
11 الضعفاء والمتروكون (220).
12 المجروحين (375).
13 التقريب (2035).

والذين أرسلوه عن عبد الله بن طاوس حفاظ ثقات؛ فالظاهر أن الاختلاف من عبد الله بن طاوس؛ يَنشَط فيَصِلُه، ويفتُر فيُرسِله، يدل عليه أن معمرًا –وهو من المقدَّمين في عبد الله بن طاوس– رواه عنه على الوجهين.

قال ابن رجب: "وهذا الحديث خرجاه من رواية وُهيب، وروح بن القاسم، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، وخرجه مسلم من رواية معمر، ويحيى بن أيوب، عن ابن طاوس أيضًا، وقد رواه الثوري، وابن عيينة، وابن جريج، وغيرهم، عن ابن طاوس، عن أبيه مرسلًا من غير ذكر ابن عباس، ورجح النسائي إرساله".

والوجه المرسل لم يرجحه سوى النسائي، قال بعد إخراجه للحديث: "سفيان الثوري أحفظ من وُهَيب، ووهيب ثقة مأمون، وكأن حديث الثوري أشبه بالصواب".

المبحث الثاني: ما كان الاختلاف فيه على ثلاثة أوجه فأكثر

الحديث الثامن

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: **«مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»**.

قال ابن رجب: "وممن قال: إنه لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلًا: الإمام أحمد، ويحيى بن مَعين، والبخاري، والدارقطني.

وقد خلَّط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطًا فاحشًا، والصحيح فيه المرسل، ورواه عبد الله بن عمر العمري، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فوصله وجعله من مسند الحسين بن علي، وخرَّجه الإمام أحمد في "مسنده" من هذا الوجه، والعمري ليس بالحافظ، وخرجه أيضًا من وجه آخر عن الحسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وضعَّفه البخاري في "تاريخه" من هذا الوجه أيضًا، وقال: لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلًا، وقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أُخَر، وكلها ضعيفة"[1].

التخريج:

الحديث يرويه الزهري واختلف عليه، على خمسة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موصولًا.

1 جامع العلوم والحكم (1/ 287).

أخرجه الترمذي في الجامع (2317)، وابن ماجه في السنن (3976)، وابن حبان في صحيحه (229)، وابن عبد البر في التمهيد (198/9)، من طريق: قرة بن عبدالرحمن،

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (4019)، من طريق: مالك،

والطبراني في الأوسط (359)، من طريق: عبد الرزاق بن عمر،

وابن عبد البر في التمهيد (9/ 197)، من طريق: زياد بن سعد،

أربعتهم: (قرة، مالك، عبد الرزاق، زياد) عن الزهري، به بلفظه.

الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، موصولًا.

أخرجه أحمد في المسند (1737)، -وعنه- الطبراني في الكبير (3886)، وتمام الرازي في فوائده (477)، والعقيلي في الضعفاء (2/ 9)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (324)، وابن عبد البر في التمهيد (9/ 196)، من طريق: عبد الله بن عمر العمري،

وابن عدي في الكامل (467/3)، والعقيلي في الضعفاء (9/2)، وتمام الرازي في فوائده (474)، وابن عبد البر في التمهيد (196/9)، وابن العديم في البغية (2507/5)، والمِزي في تهذيب الكمال (4/ 19)، من طريق: مالك، والقضاعي في مسند الشهاب (194)، من طريق: عبيد الله بن عمر العمري،

ثلاثتهم: (عبد الله العمري، مالك، عبيد الله العمري) عن الزهري، به بلفظه.

الوجه الثالث: الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، موصولًا.

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 9)، والبيهقي في شعب الإيمان (10314)، من طريق: عبد الله بن عمر العمري، عن الزهري، به بلفظه.

الوجه الرابع: الزهري، عن علي بن حسين، مرسلًا.

أخرجه مالك في الموطأ (3)، ومن طريقه: ابن وهب في الجامع (297)، وعلي بن الجعد في مسنده (2925)، والبخاري في التاريخ الكبير (2571)، والترمذي في الجامع (2318)، والبغوي في شرح السنة (4133)، والقضاعي في مسند الشهاب (193)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (288)، وشعب الإيمان (10315)، وابن عبد البر في التمهيد (195/9)،

وابن وهب في الجامع (297، 443)، والقضاعي في مسند الشهاب (193)، من طريق: يونس بن يزيد.

وعبد الرزاق في المصنف (20617)، والبيهقي في شعب الإيمان (4632)، والأربعون الصغرى (18)، من طريق: معمر،

وابن أبي عمر العدني في الإيمان (45)، وابن أبي عاصم في الزهد (103)، وابن عبد البر في التمهيد (197/9)، من طريق: زياد بن سعد،

وابن بطة في الإبانة الكبرى (325)، والبيهقي في شعب الإيمان (10314)، من طريق: عبد الله العمري، والدارقطني في العلل تعليقًا (310) عن عبيد الله بن عمر العمري،

والدارقطني في العلل تعليقًا (3158) عن الأوزاعي، ومعتمر، وسفيان بن حسين، وشعيب بن خالد، وغيرهم، عن الزهري، عن علي بن الحسين، مرسلًا.

عشرتهم: (مالك، يونس، معمر، زياد، عبد الله العمري، الأوزاعي، معتمر، سفيان بن حسين، شعيب بن خالد، عبيدالله العمري) عن الزهري، به بلفظه.

وأخرجه أحمد في المسند (1732)، والبخاري في التاريخ الكبير (2571)، من طريق: شعيب بن خالد، عن علي بن الحسين، به بلفظه.

الوجه الخامس: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

أخرجه الدارقطني في العلل تعليقًا (3024) عن عبد الله بن بديل، عن الزهري، به.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **الزهري**، وقد اختلف عليه، على خمسة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موصولًا، يرويه عنه: قرة بن عبد الرحمن، ومالك، وزياد بن سعد، وعبد الرزاق بن عمر.

والوجه الثاني: الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، موصولًا، يرويه عنه: مالك وعبد الله بن عمر العمري، وعبيد الله العمري.

والوجه الثالث: الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، موصولًا، يرويه عنه عبد الله العمري.

والوجه الرابع: الزهري، عن علي بن حسين، مرسلًا، يرويه عنه: مالك، ويونس بن يزيد، ومعمر، وزياد بن سعد، وعبد الله العمري، وعبيد الله العمري.

والوجه الخامس: الزهري، عن سالم، عن أبيه، يرويه عنه: عبد الله بن بديل.

وتبين من هذا العرض أنه اختلف على من دون الزهري، فاختلف على مالك، وعبد الله بن عمر العمري، وعبيد الله العمري، وزياد بن سعد.

1- **مالك:** جاء عنه الوجه الأول والوجه الثاني، والوجه الرابع، والصحيح عنه الوجه الرابع المرسل؛ فهو من رواية كبار أصحابه، ومن بينهم من عدَّ أثبتهم: يحيى بن يحيى الليثي: صدوق، فقيه، قليل الحديث،

وله أوهام[1]، وعبد الله بن مسلمة القعنبي: ثقة عابد[2]، وعبد الله بن وهب المصري: ثقة حافظ عابد[3]، وعبد الله بن يوسف التنيسي: ثقة متقن، من أثبت الناس في الموطأ[4]، ويحيى بن عبد الله بكير المصري: ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك[5]، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري: صدوق[6]، وأبو نعيم الفضل بن دكين: ثقة ثبت[7]، وقتيبة بن سعيد: ثقة ثبت [8]، وعلي بن الجعد بن عبيد: ثقة ثبت رُمي بالتشيع[9]، وأما الوجه الأول فيرويه عنه: محمد بن المبارك الصوري: ثقة[10]، والوجه الثاني يرويه عنه خالد بن عبد الرحمن الخراساني: صدوق له أوهام[11]، وقد خالف هذان كبار أصحاب مالك.

قال البيهقي: "والصحيح: عن مالك، والعمري المرسل"[12].

2-**عبد الله بن عمر العمري:** جاء عنه الوجه الثاني، والثالث، والرابع، والراجح الوجه الرابع؛ فهو من رواية الأوثق عبد الله بن وهب: ثقة حافظ عابد' وعبد الله بن مسلمة القعنبي: ثقة عابد، وقد تابع فيه العمري مالكًا وأصحاب الزهري، والوجه الثاني رواه عنه: موسى داود الضبي: صدوق فقيه له أوهام [13]، وقد تكون هذه الرواية من أوهامه، والوجه الثالث رواه عنه أبو همام الدلال، محمد بن محبَّب: ثقة[14]، لكنه خالف من هو أوثق منه وأكثر عددًا، وقد ضعَّف هذا الوجهَ البيهقي؛ حيث قال: "هكذا رواه أبو همام، عن العمري، والصحيح: عن مالك، والعمري المرسل"[15].

3- زياد بن سعد: جاء عنه الوجه الأول، والوجه الرابع، وكلا الوجهين من رواية سفيان بن عيينة: إمام ثقة، من أثبت أصحاب الزهري، ويرويه عنه على الوجه الأول: محمد بن عبد الله المقرئ، من رواية عبد

1 تهذيب التهذيب (300/11) (580)، التقريب (7669).
2 المرجع السابق (31/6)، (52)، المرجع السابق (3620).
3 المرجع السابق (71/6)، (141)، المرجع السابق (3694).
4 المرجع السابق (86/6)، (174)، المرجع السابق (3721).
5 المرجع السابق (237/11)، (388)، المرجع السابق (7580).
6 المرجع السابق (20/1)، (21)، المرجع السابق (17).
7 المرجع السابق (270/8)، (505)، المرجع السابق (5401).
8 المرجع السابق (358/8)، (641)، المرجع السابق (5522).
9 المرجع السابق (289/7)، (502)، المرجع السابق (4698).
10 المرجع السابق (423/9)، (696)، المرجع السابق (6262).
11 تهذيب التهذيب (103/3)، (191)، التقريب (1651).
12 شعب الإيمان (10314).
13 تهذيب التهذيب (342/10)، (603)، التقريب (6959).
14 المرجع السابق (427/9)، (700)، المرجع السابق (6265).
15 التقريب (10314).

الجبار بن عمر، ويرويه عنه على الوجه الرابع: عبد الله بن المبارك، ومحمد بن عبد الله المقرئ، من رواية المفضل بن محمد الجندي؛ فالراجح عن ابن عيينة: زياد بن سعد، عن الزهري، عن علي بن حسين مرسلًا، وأما عبد الجبار فقد أخطأ فيه وأعضل، ولا مدخل لسعيد بن المسيب في هذا الحديث، كما قال ابن عبد البر[1].

4-عبيد الله بن عمر العمري: جاء عنه الوجه الثاني، والوجه الرابع، الوجه الثاني رواه عنه: قزعة بن سويد الباهلي: ضعيف [2]،

وعدي بن الفضل، وهو متروك[3]، قال الدراقطني: وكذلك قيل: عن عدي بن الفضل، عن عبيد الله، ولا يصح[4]، والوجه الرابع لم يصرح الدارقطني بمن روى عنه، وإنما قال: وغيره يرويه عن عبيد الله...، وقد تابع فيه مالكًا وأصحاب الزهري.

ويتضح من النظر في الاختلاف على مَن دون الزهري رجحان الوجه الرابع؛ فهو المحفوظ عن مالك، وعبد الله بن عمر العمري، وزياد بن سعد، وعبيد الله بن عمر العمري.

وأما الاختلاف على الزهري فصفى منه:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، يرويه عنه:

-قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل: صدوق له مناكير[5].

-عبد الرزاق بن عمر الثقفي: متروك الحديث عن الزهري، لين في غيره[6].

الوجه الرابع: الزهري، عن علي بن حسين، مرسلًا، يرويه عنه:

- مالك بن أنس: ثقة، مأمون، ثبت، وَرِع، فقيه، عالم، حجة، مِن أثبت أصحاب الزهري.

1 (9/ 195).

2 تهذيب التهذيب (376/8)، (668)، التقريب (5546).

3 التقريب (4545).

4 علل الدارقطني (310).

5 تهذيب التهذيب (372/8)، (663)، التقريب (5541).

6 المرجع السابق(309/6)، (609)، المرجع السابق (4062).

–يونس بن يزيد الأيلي: قال ابن المبارك: ما رأيت أحدًا أروى للزهري من معمر، إلا أن يونس آخِذٌ للسند؛ لأنه كان يكتب، وقال ابن مَعين: معمر ويونس عالمان بالزهري [1]، قيد ابن المديني ذلك بما إذا حدَّث من كتابه[2]، وقال أحمد: كثير الخطأ[3]، وثَّقه العجلي[4]، والنسائي[5]، وقال ابن حجر: ثقة إلا أن في
روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزهري خطأ[6]. خلاصة حاله: ثقة يخطئ في غير حديث الزهري.

–معمر بن راشد الأزدي: ثقة، ثبت، فاضل، قال ابن مَعين: معمر ويونس عالمان بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة.

–زياد بن سعد الخراساني: ثقة ثبت، متَّفق على توثيقه، قال ابن المديني: أثبت الناس في الزهري سفيان بن عيينة وزياد بن سعد.

–عبد الله العمري: قال ابن رجب: ليس بالحافظ، ضعفه ابن المديني[7]، وقال ابن معين: صويلح[8]، وقال أحمد: صالح لا بأس به[9]،ومرة قال كذا وكذا وكأنه[10]، ذكره البخاري في الضعفاء، [11] ومرة قال عنه: ذاهب لا أروي عنه شيئا[12]، وقال النسائي: ليس بالقوي[13]، وذكره العقيلي في الضعفاء[14]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[15]، وضعفه الدارقطني [16]، وقال ابن حجر: ضعيف عابد[17].

خلاصة حاله: ضعيف .

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (247/9)، (1042).
2 المعرفة والتاريخ للفسَوي (2/ 138).
3 تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7188).
4 الثقات (1885).
5 تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7188).
6 التقريب (7919).
7 تاريخ بغداد (11/ 194)، (5088).
8 الجرح والتعديل (109/5)، (499).
9 المرجع السابق.
10 العلل برواية عبد الله (3339).
11 الضعفاء الصغير (188).
12 علل الترمذي (389/1).
13 الضعفاء والمتروكين (325).
14 الضعفاء الكبير (844).
15 الجرح والتعديل (5/ 110)، (499).
16 سؤالات البرقاني (583).
17 التقريب (3489) .

-عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: قال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا صدوقًا فاضلًا خيِّرًا كثير الحديث والعلم والفقه حُجَّة[1]، قال ابن حبان: أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعا وحفظا وفضلا وعبادة وضبطا مع زهادة [2]، وقال ابن المديني: مقارب الحديث[3]، وقال الذهبي: إمام ثقة، وليس في الزهري كمالكٍ وعقيل[4]، وقال أبو حاتم: فقيه متَّبِع لما سمع[5]، قال ابن معين: أثبت من روى عن الزهري[6]، ومرة قال: ثقة[7]، وثَّقه الإمام أحمد[8]، ومرة قال: حديث ضعيف ورأي ضعيف[9]، قال ابن حجر: ثقة جليل[10]. وخلاصة حاله: أنه ثقة، وإذا خالف الثقات في الرواية عن الزهري قُدِّمت روايتهم.

-معتمر بن سليمان التيمي: ثقة11.

-سفيان بن حسين الواسطي: ثقة في غير الزهري باتفاقهم12.

- شعيب بن خالد البجلي: ليس به بأس13.

- عبيد الله العمري: ثقة ثبت[14].

ومتابعة شعيب بن خالد للزهري عن الحسن بن علي: لا تصح؛ فبينهما الزهري كما ذكر النقاد:

قال البخاري: "شعيب بن خالد، عن الحسين بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم: مِن حُسن إسلام المرء، روى عنه حجاج بن دينار، يحدث عن الزهري"[15].

1 الطبقات الكبرى (339/7).

2 مشاهير علماء الأمصار (1425).

3 المعرفة والتاريخ للفسوي (138/2).

4 ميزان الاعتدال (4929).

5 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (266/5)، (1257).

6 سؤالات ابن الجنيد (147).

7 تاريخ ابن معين للدارمي (22).

8 العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله (347/2).

9 مناقب الشافعي للبيهقي (66/1).

10 التقريب (3967).

11 تهذيب التهذيب (227/10)، (415)، التقريب (6785).

12 المرجع السابق (4/ 107)، (191)، المرجع السابق (2437).

13 المرجع السابق (4/ 352)،(599)، ا المرجع السابق (2799).

14 المرجع السابق (38/7)، (71)، المرجع السابق (4324).

15 التاريخ الكبير (42571).

وقال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن نمير، عن حجاج بن دينار، عن شعيب بن خالد، عن الحسين بن علي، قال: قال رسول الله: "إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"، قال أبي: إن كان شعيب بن خالد الرازي، فبينهما الزهري، ولا أدري هو أو لا"[1].

وقال الدارقطني: "ورواه حجاج بن دينار، عن شعيب بن خالد، عن الحسين بن علي، مرسلًا، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم فيه، وإنما رواه شعيب بن خالد، عن الزهري، عن علي بن الحسين"[2].

الوجه الثالث: الزهري، عن سالم، عن أبيه، يرويه عنه:

– عبد الله بن بُدَيْل المكي: ذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال ابن معين: صالح[4]، ذكره ابن عَدي في الضعفاء وقال: له غير ما ذكرتُ مما ينكَر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره[5]، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث[6]، وقال الذهبي: صويلح الحديث له ما يُنكَر[7]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[8]، وخلاصة حاله: أنه ضعيف.

وذكر الدارقطني أن هذا الوجه وهم[9].

والوجه الراجح: الزهري، عن علي بن حسين، مرسلًا؛ فهو من رواية الأكثر والأوثق من أصحاب الزهري، وفيهم مالك.

وحكم ابن رجب بترجيح المرسل بقوله: "والصحيح فيه المرسل"، ونقل ترجيح أحمد، وابن معين، والبخاري، والدارقطني، للمرسل، وقد رجحه غيرهم كذلك.

قال البخاري: "وقال لنا ابن يوسف: عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا أصح بانقطاعه، وقال بعضهم: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح إلا عن علي بن حسين عن النبي صلى الله عليه وسلم"[10].

1 علل الحديث (2215).
2 علل الدارقطني (3158).
3 الثقات (8821).
4 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (15/5)، (68).
5 الكامل في ضعفاء الرجال (1020).
6 سنن الدارقطني (2361).
7 الكاشف (2642).
8 التقريب (3224).
9 علل الدارقطني (3024).
10 التاريخ الكبير (42571).

وقال الترمذيُّ بعد أن ذكر الوجه المرسل: "وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث مالك، مرسلًا، وهذا عندنا أصحُّ من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب".

وسُئل عن حديث سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"، فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن بديل، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ورواه الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وكلاهما وهم، والصحيح: عن الزهري، عن علي بن الحسين، مرسلًا..."[1].

وقال مرة: "والصحيح قول من أرسله عن علي بن الحسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم"[2].

وخالف جمهورَ الأئمة ابنُ عبد البرّ، فصحح الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقال: "لا يصح فيه عن الزهري إلا إسنادان، أحدهما: ما رواه مالك ومن تابعه، وهم أكثر أصحاب الزهري، عن علي بن حسين، مرسلًا، والآخر ما رواه الأوزاعي، عن قرة بن حيوئيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مسندًا، والمرسل عن علي بن حسين أشهر وأكثر، وما عدا هذين الإسنادين فخطأ لا يعرَّج عليه"3.

كما نقل ابن رجب تحسين النووي لهذا الوجه، الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، واعترض عليهما جميعًا فقال: "وقد حسَّنه الشيخ المصنف رحمه الله؛ لأن رجال إسناده ثقات، وقرَّة بن عبد الرحمن بن حيوئيل وثَّقه قوم وضعفه آخرون، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات، وهذا موافق لتحسين الشيخ له، وأما أكثر الأئمة فقالوا: ليس هو بمحفوظ بهذا الإسناد، وإنما هو محفوظ عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلًا".

والراجح ما ذهب إليه عامة النقاد.

1 علل الدارقطني (3024).

2 المرجع السابق (310).

3 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (9/ 198).

الحديث التاسع

عن أبي ذر، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»**.

قال ابن رجب: "فهذا الحديث قد اختلف في إسناده، وقيل فيه: عن حبيب، عن ميمون: أن النبي صلى الله عليه وسلم وصَّى بذلك، مرسلًا، ورجح الدارقطني هذا المرسل"[1].

التخريج:

الحديث يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ رضي الله عنه، موصولًا.

أخرجه أحمد في المسند (21354)، من طريق: سفيان الثوري،

وأحمد في المسند (22059)، والطبراني في الكبير (298)، من طريق: ليث بن أبي سليم،

والطبراني في الكبير (296)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (376/4)، من طريق: أبي مريم عبد الغفار بن القاسم،

والطبراني في الأوسط (3779) والصغير (530)، من طريق: الأعمش،

والدارقطني تعليقًا في العلل (987)، عن حماد بن شعيب، وإسماعيل بن مسلم،

ستتهم: (سفيان، ليث، أبو مريم، الأعمش، حماد بن شعيب، إسماعيل بن مسلم) عن حبيب بن أبي ثابت، به بلفظه مختصرًا في رواية الأعمش.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (376/4) من طريق الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب، به بلفظه.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي ذر، موصولًا.

أخرجه الترمذي في الجامع (1987)، وأحمد في المسند (21536)، (21354)، (21403)، والدارمي في السنن (2833)، والبزار في المسند (4022)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (5)، والحاكم في المستدرك (178)، والبيهقي في شعب الإيمان (7663)، من طريق: سفيان الثوري،

وأبو عبيد القاسم بن سلام في الخطب والمواعظ (3)، من طريق: محمد بن كعب،

1 جامع العلوم والحكم (1/ 395).

كلاهما: (سفيان، محمد بن كعب) عن حبيب بن أبي ثابت، به بلفظه، وعند البيهقي بلفظ: "أضِفْ إليها حَسَنةً تَمْحُها".

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، مرسلًا.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (25324)، من طريق: سفيان الثوري،

والبيهقي في شعب الإيمان (7662)، من طريق: أبي سنان سعيد بن سنان،

كلاهما: (سفيان، أبو سنان) عن حبيب بن أبي ثابت، به بلفظه، وعند البيهقي بلفظ: "خالِط".

وأخرجه الدارقطني تعليقًا في العلل (978)، من طريق الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب، به.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث يرويه **حبيب بن أبي ثابت**، وقد اختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ رضي الله عنه، موصولًا، يرويه عنه: سفيان الثوري، وأبو مريم، والأعمش، وحماد بن شعيب، وإسماعيل بن مسلم.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي ذر، موصولًا. يرويه عنه: سفيان الثوري، ومحمد بن كعب.

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، مرسلًا، يرويه عنه: سفيان الثوري، وأبو سنان سعيد بن سنان.

وتبيَّن من هذا العرض أنه اختلف على مَن دون حبيب بن أبي ثابت، فاختلف على سفيان الثوري: جاء عنه الوجه الأول، والوجه الثاني، والوجه الثالث، وأصل الاختلاف على أحد أصحابه، وهو وكيع بن الجراح؛ فالوجه الأول يرويه عنه: أحمد بن حنبل: ثقة، حافظ، فقيه، حجة[1]، والوجه الثاني يرويه عنه: أحمد بن حنبل: ثقة، حافظ، فقيه، حجة، والوجه الثالث يرويه عنه: أبو بكر بن أبي شيبة: ثقة حافظ صاحب تصانيف[2]، وجاء في مسند أحمد (21688) قول وكيع: وقال سفيان مرة، عن معاذ: فوجدت في كتابي: عن أبي ذر، وهو السماع الأول، فظهر من هذا أن الاختلاف من وكيع نفسه، لكن أصحاب الثوري الحفاظ يروونه على الوجه الثاني: عن حبيب، عن ميمون، عن أبي ذر، وهم: يحيى بن سعيد القطان: ثقة متقن حافظ إمام قدوة[3]، وعبد الرحمن بن مهدي: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني:

1 التقريب (96).

2 تهذيب التهذيب (2/6)، (1)، التقريب (3575).

3 المرجع السابق (2/ 432)، (756)، المرجع السابق (7557).

ما رأيت أعلم منه[1]، محمد بن كثير الثقفي: صدوق كثير الغلط[2]، وأحمد بن سيار: ثقة حافظ[3]، وأبو نعيم الفضل بن دكين: ثقة ثبت.

الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ رضي الله عنه، موصولًا، يرويه عنه:

-ليث بن أبى سليم أبو بكير: صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه، فتُرك[4].

-أبو مريم عبد الغفار بن القاسم الغفاري: قال ابن مَعين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث[5].

-الأعمش سليمان بن مهران: ثقة حافظ، يدلس[6]، لكن لا يصح عنه، قال الطبراني في الأوسط عن رواية الأعمش: "لم يروِ هذا الحديثَ عن علي بن صالح إلا سعيد بن سالم، تفرَّد به: إسحاق بن إبراهيم بن جوتي".

-حماد بن شعيب الحماني الكوفي: ضعيف[7].

-إسماعيل بن مسلم المكي: قال ابن مَعين: ليس بشيء[8]، وقال ابن المديني: لا يُكتب حديثه[9]، وقال أحمد: منكر الحديث، وضعَّفه أبو حاتم، وأبو زرعة[10]، والدارقطني[11]، وقال ابن حجر: متروك كذَّبوه[12].

فتلخص أن هذا الوجه لا يصح عن حبيب بن أبي ثابت، وتابع حبيب بن أبي ثابت على هذا الوجه: الحكم بن عتيبة الكوفي: ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلَّس[13]، لكنِ الراوي عنه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم، متروك الحديث، كما تقدم، وقد أعلَّ الدارقطني روايته بقوله: "وغيره يرويه عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شيب، مرسلًا".

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي ذر، موصولًا، يرويه عنه:

1 التقريب (4018).
2 تهذيب التهذيب (415/9)، (685)، التقريب (6251).
3 المرجع السابق (72/1)، (126)، المرجع السابق (45).
4 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(7/ 177)، (1014)، تهذيب التهذيب (8/ 465).
5 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 53)، (284).
6 تهذيب التهذيب (4/ 222)، (386)، التقريب (2615)، طبقات المدلسين (55).
7 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 142)، (625)، الكامل في ضعفاء الرجال (419).
8 تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (121).
9 العلل لابن المديني (ص:64).
10 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 198)، (669).
11 علل الدارقطني (4/ 259).
12 التقريب (446).
13 المرجع السابق (1453).

-سفيان الثوري: ثقة، حجة، إمام.

- محمد بن كعب: ثقة[1]، لكن الراوي عنه أبو المقدام هشام بن زياد، وهو متروك[2].

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، مرسلًا، يرويه عنه:

- أبو سنان سعيد بن سنان: صدوق له أوهام [3].

وتابع حبيبًا على هذا الوجه: الحكم بن عتيبة: ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلَّس[4].

والوجه الراجح: حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، مرسلًا، **رجَّحه ابن رجب** نقلًا عن الدارقطني، قال: "يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عنه؛ فرواه حماد بن شعيب، وليث بن أبي سليم، وإسماعيل بن مسلم المكي، عن حبيب، عن ميمون، عن معاذ، واختلف عن الثوري، فرواه وكيع، عن الثوري، عن حبيب، عن ميمون، عن معاذ، وأرسله جماعة عن وكيع، فلم يذكروا فيه معاذًا، وكذلك رواه أبو سنان، واسمه سعيد بن سنان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون، مرسلًا، وقيل: عن الثوري، عن حبيب، عن ميمون، عن أبي ذر، ورواه أبو مريم عبد الغفار، عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون، عن معاذ، وغيره يرويه عن الحكم مرسلًا، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكأن المرسل أشبه بالصواب"[5].

ولعل الدارقطني رجح المرسل مع أن الوجه الموصول عن أبي ذر يرويه عن حبيبٍ سفيانُ الثوري؛ لأن الثوري اختلف عليه، وميمون بن أبي شبيب لم يسمع من معاذ، ولا من أبي ذر، فلعل قوله: عن أبي ذر يعني عن قصة أبي ذر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم وصَّى أبا ذر؛ فقد رواه أبو سنان سعيد بن سنان، عن حبيب مرسلًا، وكذلك رواه الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب مرسلًا، قال أبو حاتم: "رُوي عن أبى ذر مرسلًا، وعن معاذ بن جبل مرسلًا"[6]، وقال عمرو بن علي الفلاس: "لم أخبر أن أحدًا يزعم أنه سمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم[7].

1 تهذيب التهذيب (9/ 420) ،(691)، التقريب (6257).

2 التقريب (7292).

3 الجرح والتعديل (4/ 28)، (113)، التقريب (2332).

4 التقريب (1453)، طبقات المدلسين (43),

5 علل الدارقطني (987).

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 234)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: 322).

7 المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 214)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (383).

الحديث العاشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رجلا قال: يا رسول الله، ما الكَلالةُ؟ قال: "**أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف {يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة}[1]، والكَلالةُ: من لم يتركْ ولَدًا ولا والِدًا**"».

قال ابن رجب: "وقد قال أبو بكر الصديق: الكلالة: من لا ولد له ولا والد، وتابعه جمهور الصحابة والعلماء بعدهم، وقد روي ذلك مرفوعًا من مراسيل أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي صلى الله عليه وسلم، خرَّجه أبو داود في "المراسيل"، وخرَّجه الحاكم من روايةٍ عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا، وصححه، ووَصلُه بذكر أبي هريرة ضعيف"[2].

التخريج:

الحديث يرويه أبو إسحاق، واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موصولًا.

أخرجه الحاكم في المستدرك (7966)، من طريق: عمار بن رُزيق ، عن أبي إسحاق، به بلفظه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، مرسلًا.

أخرجه أبو داود في المراسيل (371)، والبيهقي في السنن الكبرى (12272)، من طريق: عمار بن رُزيق، والطبري في تفسيره (10889)، من طريق: زكريا بن أبي زائدة،

وأبو حاتم تعليقًا في العلل (1639) عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي،

ثلاثهم: (عمار بن رُزيق، زكريا بن أبي زائدة، يونس بن أبي إسحاق) عن أبي إسحاق، به بلفظه، ورواية عمار فيها قصة وزيادة: "فورثته كلالة"، ورواية زكريا مختصرة بنحوه من طريق زكريا، ورواية يونس مختصرة بلفظ: "تكفيك آيةُ الصي".

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب، موصولًا.

أخرجه أبو داود (2889)، والترمذي في الجامع (3042)، وأحمد في المسند (18589)، والبيهقي في السنن الكبرى (12271)، وابن عبد البر في (التمهيد) (187/5)، من طريق: أبي بكر بن عياش،

وأحمد في المسند (18607)، وأبو يعلى في المسند (1656)، والطبراني في الأوسط (6892)، من طريق: الحجاج بن أرطاة،

وأبو حاتم تعليقًا في العلل (1639) عن الأجلح بن عبد الله الكندي،

1 (النساء/176).

2 جامع العلوم والحكم (2/ 432).

ثلاثتهم: (أبو بكر بن عياش، الحجاج بن أرطاة، الأجلح) عن أبي إسحاق، به مختصرًا، وفي رواية أبي بكر بن عياش بلفظ: «تجزِئُك آية الصيف»، وفي رواية الحجاج، والأجلح بلفظ: «تكفيك».

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على أبي إسحاق، وقد اختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موصولًا، يرويه عنه: عمار بن رُزَيق.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، مرسلًا، يرويه عنه: عمار بن رزيق، وزكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب، موصولًا، يرويه عنه: أبو بكر بن عياش، والحجاج بن أرطاة، والأجلح بن عبد الله.

وتبين من هذا العرض أنه اختلف على مَن دون أبي إسحاق، فاختلف على عمار بن رزيق، فجاء عنه على الوجه الأول، والوجه الثاني، فالوجه الأول يرويه: يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رزيق، ويحيى الحماني: حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث[1]، والوجه الثاني يرويه: حسين بن علي بن الأسود، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رزيق، وحسين بن علي بن الأسود: صدوق يخطئ كثيرًا[2]؛ فالمحفوظ عن عمار بن رزيق الوجه الثاني المرسل، **وهذا معنى قول ابن رجب:** "ووصلُه بذكر أبي هريرة ضعيف"، وذكر أن الحاكم صححه موصولًا، ونص الحاكم على أنه على شرط مسلم، كذا قال، وتعقبه الذهبي بقوله: "الحماني ضعيف"، يعني راوي الوجه الموصول.

فصفى من الاختلاف على أبي إسحاق وجهان:

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، مرسلًا، يرويه عنه:

- عمار بن رزيق التميمي أو الأحوص: لا بأس به[3].
- زكريا بن أبي زائدة الكوفي: ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأَخَرة[4].
- يونس بن أبي إسحاق السبيعي: صدوق يَهِم قليلًا[5].

1 تهذيب التهذيب (11/ 243)، (399)، التقريب (7591).

2 تهذيب التهذيب (2/ 343)، (612)، التقريب (1331).

3 المرجع السابق (7/ 400)(647)، المرجع السابق (4821).

4 المرجع السابق (3/ 329)، (616)، المرجع السابق (2022).

5 التقريب (7899).

والوجه الثالث: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب، موصولًا، يرويه عنه:

-أبو بكر بن عياش: ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح[1].

-الحجاج بن أرطاة الكوفي: صدوق كثير الخطأ والتدليس[2].

-الأجلح بن عبد الله الكندي: صدوق شيعي[3].

والراجح: الوجه المرسل: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، مرسلًا.

رجَّح هذا الوجه أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه أبو بكر بن عياش، وحجاج بن أرطاة، والأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء -رضي الله عنه-: "سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الكلالة..."، ورواه يونس، عن أبيه، عن أبي سلمة، مرسل، قال: تابع يونس: زكريا، وحديثه عن أبي سلمة أشبه عندي"[4].

ومما يرجح المرسل أن الذين وصلوه بذكر البراء بن عازب سلكوا جادَّة أبي إسحاق، فمن تركها وجعله عن أبي سلمة مرسلًا فقوله هو المحفوظ.

الحديث الحادي عشر

عن سلمان رضي الله عنه، قال: «**سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّمْنِ وَالْجُبْنِ وَالْفِرَاءِ، فَقَالَ: الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ**».

قال ابن رجب: "وذكر -يعني الترمذي- في كتاب "العلل" عن البخاري أنه قال في الحديث المرفوع: ما أراه محفوظًا، وقال أحمد: هو منكر، وأنكره ابن مَعين أيضًا، وقال أبو حاتم الرازي: هو خطأ، رواه الثقات عن التيمي، عن أبي عثمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، ليس فيه سلمان"، وقال ابن رجب: "وقد رُوي عن سلمان من قوله من وجوه أُخَر"[5].

التخريج:

الحديث يرويه سليمان التيمي، واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي، موصولًا.

1 تهذيب التهذيب (12/ 34)، (151)، التقريب (7986).

2 المرجع السابق (2/ 196)، (365)، المرجع السابق (1119).

3 المرجع السابق (1/ 189)، (353)، المرجع السابق (285).

4 علل الحديث (234).

5 جامع العلوم والحكم (2/ 151).

أخرجه الترمذي في الجامع (1726)، وابن ماجه في السنن (3367)، والترمذي في العلل (513)، والطبراني في الكبير (6124)، والحاكم في المستدرك (7115)، والبيهقي في السنن الكبرى (19723)، من طريق: سيف بن هارون، عن سليمان التيمي، به بلفظه.

الوجه الثاني: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، مرسلًا.

أخرجه أبو حاتم تعليقًا في العلل (1503)، قال: رواه الثقات عن التيمي، به بلفظه.

الوجه الثالث: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي، موقوفًا.

أخرجه الترمذي في الجامع (1726)، من طريق: سفيان وغيره، عن سليمان التيمي، به بلفظه.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **سليمان التيمي**، وقد اختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي، موصولًا، يرويه عنه:

-سيف بن هارون البرجمي: ضعيف[1].

الوجه الثاني: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، مرسلًا، يرويه عنه:

-من رواية الثقات كما ذكر أبو حاتم.

الوجه الثالث: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي، موقوفًا، يرويه عنه:

- سفيان بن عيينة: إمام ثقة.

- وغيره، كما ذكر الترمذي.

والراجح إما الوجه الثالث: سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي، موقوفًا، يرويه سفيان بن عيينة، وهو ثقة حافظ، أو **الوجه الثاني:** المرسل؛ فقد علقه أبو حاتم عن الثقات، وأما الوجه الأول فهو من رواية سيف بن هارون، وهو ضعيف.

ذكر ابن رجب أقوال الأئمة في نقد الوجه الموصول: البخاري، وأحمد، وابن مَعين، وأبو حاتم، ثم قول أبي حاتم في ترجيح الوجه المرسل، ثم قال ابن رجب: "وقد رُوي عن سلمان من قوله من وجوه أُخَر" أيَّد كونه موقوفًا.

قال الترمذي في العلل -بعد ذكر الوجه الموصول-: "وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: ما أراه محفوظًا"[2].

1 تهذيب التهذيب (4/ 297)، (521)، التقريب (2727).

2 (281/1)، (513).

وأنكر ابن معين الحديث على سيف، قال عبد الله بن الإمام أحمد: "سألت يحيى عن سنان بن هارون، وسيف بن هارون، فقال: سنان بن هارون أوثق من سيف، وهو فوقه، فقلت: إن سيفًا حدَّث عن التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم في القرى، فقال: ليس بشيء سيف[1].

وقال أبو حاتم –بعد أن سُئل عن حديث سلمان الفارسي–: "هذا خطأ، رواه الثقات عن التيمي، عن أبي عثمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل، ليس فيه سلمان، وهو الصحيح"[2].

واستنكر هذا الحديث على سيف بن هارون: العقيلي، وابن حبان، وابن عَدي، ذكروه في ترجمته[3].

الحديث الثاني عشر

عن أبي بكرة رضي الله عنهما، أن رسول صلى الله عليه وسلم قال: «**إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه**».

قال ابن رجب: "وأما الحديث المرسل عن الحسن، فرواه عنه هشام بن حسان، ورواه منصور، وعوف، عن الحسن من قوله، لم يرفعه، ورواه جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكرة، مرفوعًا، وجعفر وأبوه ضعيفان"[4].

التخريج:

الحديث يرويه الحسن، واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنهما، موصولًا.

أخرجه ابن عدي في الكامل (390/2)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (123/1)، من طريق: جسر بن فرقد، عن الحسن البصري، به بألفاظ متقاربة.

الوجه الثاني: الحسن، مرسلًا.

أخرجه معمر في الجامع (20588)، وعبد الرزاق في المصنف (1145)، وسعيد بن منصور في السنن (1145)، وابن أبي شيبة في المصنف (18036)، من طريق: هشام بن حسان،

وسعيد بن منصور في سننه (1146) من طريق: جعفر بن حيان العطاردي،

كلاهما (هشام بن حسان، وجعفر بن حيان) عن الحسن البصري، به بنحوه.

---

1 العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (3948).

2 علل الحديث (1503).

3 الضعفاء الكبير (693)، المجروحين (444)، الكامل في ضعفاء الرجال (850).

4 جامع العلوم والحكم (2/ 364).

الوجه الثالث: الحسن، موقوفًا.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (1148) من طريق منصور بن زاذان، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن الحسن البصري، به بنحوه.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

الحديث مداره على **الحسن** ، وقد اختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنهما، موصولًا، يرويه عنه:

-جسر بن فرقد أبو جعفر القصاب البصري: ضعَّفه ابن رجب، وقال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، كان رجلًا صالحًا[1].

ويرويه عن جسر بن فرقد ولدُه جعفر، وقد ضُعِّف، قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن عدي في الكامل وأنكر عليه أشياء في الأسانيد والمتون، وقال: ولعلَّ ذاك إنما هو من قِبَل أبيه [2]، وقد قال ابن رجب: وجعفر وأبوه ضعيفان.

الوجه الثاني: الحسن، مرسلًا، يرويه عنه:

-هشام بن حسان: ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء، مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما[3].

- جعفر بن حيان السعدي: ثقة[4].

الوجه الثالث: الحسن، موقوفًا، يرويه عنه:

-منصور بن زاذان الواسطي: ثقة، ثبت، عابد[5].

- عوف بن أبي جميلة الأعرابي: ثقة رُمي بالقدر وبالتشيع[6].

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 539)، (2240).

2 المرجع السابق (2/ 476)، (1938)، الكامل في ضعفاء الرجال (344).

3 تهذيب التهذيب (29/11)، (74)، التقريب (7289).

4 المرجع السابق (2/ 88)، (135)، المرجع السابق (935).

5 المرجع السابق (10/ 306)، (535)، المرجع السابق (6898).

6 تهذيب التهذيب (8/ 166)، (302)، التقريب (5215).

وقد ذكر ابن رجب الوجه الموصول، ثم ذكر المرسل، والموقوف، فضعف بهما الوجه الموصول، وقد قال الإمام أحمد: "ليس يروى فيه إلا عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1]، ولعل الإمام أحمد يقصد من المرفوع؛ لأن الوجه الموقوف –كما سبق– من رواية الثقات عن الحسن.

1 العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1340).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد أنعم عليَّ بإتمام هذا البحث؛ فله الحمد والشكر، وبعد إتمام البحث توصَّلت إلى عدد من النتائج، منها:

- **بلغت الأحاديث التي أعلَّها الحافظ ابن رجب بالوصل والإرسال:** اثني عشر حديثًا.
- **أوجه الاختلاف بلغ عددها في بعض الأحاديث:** خمسة أوجه، وأكثرها وجهان، ومتوسط ذلك ثلاثة أوجه.
- **ترجيح الوجه المرسل:** كان صريحًا في (4) أحاديث، و(6) أحاديث نقل أقوال الأئمة النقاد، و(2) حديثان بذكر القرينة.
- **من ألفاظ الترجيح عند ابن رجب:** الصواب، وهذا أصح، المرسل أصح، رواه الحفاظ، رواه الثقات، وصلُه ضعيف، فيه فلان وفلان ضعيفان.
- **من قرائن الترجيح:** الحفظ، الكثرة، الأوثق، ضعف الراوي.
- **وافق الأئمة النقاد:** في ترجيح الوجه المرسل غالبًا.
- **كان من نتيجة الاختلاف:** ترجيح المرسل.

التوصيات:

على الباحثين العمل على استكمال الكتاب في بيان الأحاديث التي أعلَّها ابن رجب في جامع العلوم والحكم، بالرفع والوقف، أو زيادة راوٍ وحذفه، أو إبدال راوٍ بآخر، أو غيرها من وجوه الإعلال في المتن والإسناد.

قائمة المصادر والمراجع

1-الأزدي، معمر بن أبي عمرو راشد (1403هـ). الجامع. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط:2). المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي. بيروت.

2-الأصبحي، مالك بن أنس المدني. موطأ الإمام مالك. (1426هـ) صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط:د). دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

3-البجلي، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله. (1412هـ). الفوائد. المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ط:1). مكتبة الرشد. الرياض.

4-البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (د.ت). التاريخ الكبير. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن. طُبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. بحوشي محمود خليل

5-البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري. (ط:1). دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

6-البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (1396هـ). الضعفاء الصغير. المحقق: محمود إبراهيم زايد. (ط:1). دار الوعي. حلب.

7-البرقاني، أبو بكر أحمد بن محمد. (1404هـ). سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. (ط:1). لاهور. باكستان.

8-برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح. (1410هـ). المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (ط:1). مكتبة الرشد. الرياض.

9-البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي. (1988م). مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. تحقيق: مجموعة من العلماء. (ط:1). مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.

10-البستي، محمد بن حبان. (1414هـ). صحيح ابن حبان. ط2، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.

11-ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري. (1415هـ). الإبانة الكبرى لابن بطة. (ط:1). حققه: د. يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل. الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

12-البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن الفراء. (1403هـ). شرح السنة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش. (ط:2). المكتب الإسلامي. دمشق، بيروت.

13-البغوي. أبو القاسم عبد الله بن محمد. (1421هـ). معجم الصحابة. المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني. (ط:1). مكتبة دار البيان. الكويت.

14-البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (1408هـ). الأربعون الصغرى. المحقق: أبو إسحاق الحُوَيني الأثري. (ط:1). دار الكتاب العربي – بيروت.

15-البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (1434هـ). السنن الكبرى. المحقق: محمد عبد القادر عطا. (ط:1)، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

16-البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (1423هـ). شعب الإيمان. تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد. (ط:1). مكتبة الرشد. الرياض. بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.

17-البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (ت:د). المدخل إلى السنن الكبرى. المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. (ط:د). دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت.

18-البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (1430هـ). مناقب الإمام الشافعي. المحقق: د/ جمال عزون. (ط:1). الدار الأثرية.

19-الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. (1988م). الجامع الكبير – سنن الترمذي. المحقق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي– بيروت.

20-الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. (1409هـ). علل الترمذي الكبير. المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، (ط.1). بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

21-ابن الجارود، أبو محمد عبد الله النيسابوري. (ت:د). المنتقى من السنن المسندة. المحقق: عبد الله عمر البارودي. (ط:1). مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت.

22-الجوهري، علي بن الجَعْد البغدادي. (ت:د). مسند ابن الجعد. تحقيق: عامر أحمد حيدر. (ط:1). مؤسسة نادر. بيروت.

23-ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (1271هـ). الجرح والتعديل. (ط.1). مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن– الهند، دار إحياء التراث العربي.

24-ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (1397هـ). المراسيل. المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني. (ط:د). مؤسسة الرسالة. بيروت.

25-ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي. (1427هـ). العلل لابن أبي حاتم. المحقق: فريق من الباحثين. (ط.1). الرياض: مطبعة الحميضي.

26-الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. (1411هـ). المستدرك على الصحيحين. المحقق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط.1). دار الكتب العلمية- بيروت.

27-ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي. (1396هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (محمود إبراهيم زايد، المحقق) (ط. 1). حلب: دار الوعي.

28-ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي. (1411هـ). مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم. (ط:1). دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. مصر.

29-ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. (1415هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

30-ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. (1392هـ). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. المحقق: محمد عبد المعيد ضان. (ط:2). حيدر آباد. الهند.

31-ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن محمد. (1389هـ). إنباء الغمر بأبناء العمر. المحقق: د. حسن حبشي. إحياء التراث الإسلامي. مصر.

32-ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن محمد. (1403هـ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (عاصم بن عبد الله القريوتي، المحقق) (ط. 1). عمان: مكتبة المنار.

33-ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن محمد. (1406هـ). تقريب التهذيب (محمد عوامة، المحقق) (ط. 1). سوريا: دار الرشيد.

34-ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1326هـ). تهذيب التهذيب. (ط.1). مطبعة دائرة المعارف النظامية- الهند.

35-الحلبي، أبو الوفا برهان الدين إبراهيم بن محمد. (1988م). الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط. المحقق: علاء الدين علي رضا. (ط:1). دار الحديث. القاهرة.

36- الحميدي، محمد بن فتوح. (1966م). جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس. (ط:د). الدار المصرية للتأليف والنشر - القاهرة.

37-ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (1408هـ). العلل ومعرفة الرجال. المحقق: وصي الله بن محمد عباس. (ط.1). الدار السلفية، بومباي، الهند.

38-ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (1421هـ). مسند أحمد. المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط.1). مؤسسة الرسالة. بيروت.

39-الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر. (1419هـ). مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها. تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري. (ط:1). دار الآفاق العربية. القاهرة.

40-الخراساني، أبو عثمان سعيد بن منصور. (1403هـ). سنن سعيد بن منصور. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط:1). الدار السلفية. الهند.

41-الخطيب، أبو بكر أحمد البغدادي. (1422هـ). تاريخ بغداد (بشار عواد معروف، المحقق) (ط. 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

42-الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. (1424هـ). سنن الدارقطني. ط1، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.

43-الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. (1405هـ- 1427هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المحقق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي- محمد بن صالح بن محمد الدباسي. (ط.1). دار طيبة- الرياض. دار ابن الجوزي- الدمام.

44-الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. (1412هـ). تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. (ط:1). دار المغني للنشر والتوزيع. المملكة العربية السعودية.

45-الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (2003م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. المحقق: بشار عواد معروف. (ط.1). دار الغرب الإسلامي- بيروت.

46-الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1405هـ). سير أعلام النبلاء. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (د.ط). مؤسسة الرسالة.

47-الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1382هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. (ط:1). دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

48-ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (1422هـ). جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم. المحقق: الدكتور شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس. (ط.2). مؤسسة الرسالة. بيروت.

49-ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (1425هـ). ذيل طبقات الحنابلة. المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (ط:1). مكتبة العبيكان. الرياض.

50-ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (1410هـ). القاعدة الذهبية في المعاملات الإسلامية لا ضرر ولا ضرار. المحقق: إيهاب حمدي غيث. (ط:1). دار الكتاب العربي. لبنان.

51-الزِّرِكلي، خير الدين بن محمود بن فارس. (ت:د). الأعلام. (ط:15). دار العلم للملايين.

52-السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. (د. ت). سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط)، المكتبة العصرية: صيدا. لبنان.

53-السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. (1408هـ). المراسيل. المحقق: شعيب الأرناؤوط. (ط:1). مؤسسة الرسالة. بيروت.

54-ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع بن سالم بن عبد الله بن سمك بن حرب البصري الهاشمي. (1410هـ). الطبقات الكبرى (محمد عبد القادر عطا، المحقق) (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

55-السعدي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي. (1428هـ). الفتح المبين بشرح الأربعين. عنى به مجموعة من العلماء. (ط:1). دار المنهاج، جدة. المملكة العربية السعودية.

56- سعيد بن منصور. (1403هـ). سنن سعيد بن منصور. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط:1). الدار السلفية - الهند.

57-السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين. (1427هـ). سؤالات السلمي للدارقطني. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. (ط:1).

58-السيوطي، جلال الدين. (1426هـ). جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير». (ط:2). المحقق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر. القاهرة: مصر.

59-السيوطي، جلال الدين (1403هـ). طبقات الحفاظ. (ط:1). دار الكتب العلمية. بيروت.

60- السيوطي، جلال الدين. (1409هـ). مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة. (ط:3). الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

61- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (ت:د). الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. (ط:د). المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. لبنان. دار الكتب العلمية.

62-ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي. (1409هـ). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. المحقق: كمال يوسف الحوت. (ط:1). مكتبة الرشد. الرياض.

63-الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. (1403هـ). المصنف. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط:2). المجلس العلمي. الهند.المكتب الإسلامي. بيروت.

64-الطبراني، سليمان بن أحمد. (1415هـ). المعجم الأوسط. ط1، دار الحرمين: القاهرة، مصر.

65-الطبراني، سليمان بن أحمد. (1405هـ). المعجم الصغير. المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. (ط:1). المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان.

66-الطبراني، سليمان بن أحمد. (1415هـ). المعجم الكبير. المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. (ط:2). دار النشر: مكتبة ابن تيمية. القاهرة.

67-الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. (1415هـ). شرح مشكل الآثار. المحقق: شعيب الأرنؤوط. (ط.1). مؤسسة الرسالة. لبنان.

68-الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. (1414هـ). شرح معاني الآثار. تحقيق: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق). (ط:1). عالم الكتب.

69-الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود. (1419هـ). مسند أبي داود الطيالسي. ط1، دار هجر. مصر.

70-ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني. (1408هـ). الزهد. المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد. (ط:2). دار الريان للتراث. القاهرة.

71-ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي. (1421هـ). الاستذكار. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. (ط:1). دار الكتب العلمية. بيروت.

72-ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي. (1387هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. (ط:د). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب.

73- أبو عبيد القاسم. الخطب والمواعظ لأبي عبيد. المحقق: الدكتور رمضان عبد التواب. (ط:1). مكتبة الثقافة الدينية.

74-العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله. (1405هـ). تاريخ الثقات (ط. 1). دار الباز.

75-ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. (1418هـ). الكامل في ضعفاء الرجال (عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، المحقق) (شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة) (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

76-ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد. (ت:د). بغية الطلب في تاريخ حلب. المحقق: د. سهيل زكار. (ط:د). دار الفكر. لبنان.

77-العدني، أبو عبد الله محمد بن يحيى. (1407هـ). الإيمان. المحقق: حمد بن حمدي الجابري الحربي. (ط:1). الدار السلفية. الكويت.

78-العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم الكردي. (ت:د). تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. المحقق: عبد الله نوارة. (ط:د). مكتبة الرشد. الرياض.

79-العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. (1404هـ). الضعفاء الكبير (عبد المعطي أمين قلعجي، المحقق) (ط. 1). بيروت: دار المكتبة العلمية.

80-ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي العَكري الحنبلي. (1406هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. (ط:1). دار ابن كثير. دمشق. بيروت

81-أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. (1435هـ). المسند الصحيح المخرَّج على صحيح مسلم. تحقيق: مجموعة من العلماء. (ط:1). الجامعة الإسلامية. المملكة العربية السعودية.

82-الفسَوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. (ت:د). المعرفة والتاريخ. المحقق: أكرم ضياء العمري. (ط:د). مؤسسة الرسالة. بيروت.

83-ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي البغدادي. (1418هـ). معجم الصحابة. المحقق: صلاح بن سالم المصراتي. (ط:1). مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة.

84-القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه. (ت:د). سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية. لبنان.

85-القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. (ت:د). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط:د)، دار إحياء التراث العربي. بيروت.

86-القضاعي، أبو عبد الله محمد بن حكمون. (ت:د). مسند الشهاب. المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. (ط:2). مؤسسة الرسالة. بيروت.

87-المديني، علي بن عبد الله بن جعفر. (1404هـ). سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. (ط:1). مكتبة المعارف. الرياض.

88-المديني، علي بن عبد الله بن جعفر. (1980م). العلل. المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. (ط:2). المكتب الإسلامي. بيروت.

89-المِزّي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج. (1400هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المحقق: بشار عواد معروف. (ط.1). مؤسسة الرسالة- بيروت.

90-ابن مَعين، يحيى بن مَعين بن عون، أبو زكريا. (د.ت). تاريخ ابن معين (رواية الدوري). المحقق: أحمد محمد نور سيف. (ط. 1). مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

91-ابن معين، يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا. (د.ت). تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي). أحمد محمد نور سيف، المحقق. دمشق: دار المأمون للتراث.

92-ابن معين، يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا. (1405هـ). تاريخ ابن معين (رواية أحمد بن محمد بن محرز). المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. (ط:1). مجمع اللغة العربية – دمشق.

93-ابن معين، يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا. (د.ت). سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المحقق: أحمد محمد نور سيف. دمشق: دار المأمون للتراث.

94-ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن. (1419هـ). المعجم. تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد. (ط:1). مكتبة الرشد. الرياض.

95-المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي المنذر. (1417هـ). الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. المحقق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

96-الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي. (1404هـ). مسند أبي يعلى الموصلي. ط1، دار المأمون للتراث: دمشق، سوريا.

97-ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي. (1393هـ). الرد الوافر. المحقق: زهير الشاويش. (ط:1). المكتب الإسلامي. بيروت.

98-النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1428هـ). سنن النسائي. ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

99-النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1421هـ). السنن الكبرى. المحقق: حسن عبد المنعم شلبي. أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. (ط.1). مؤسسة الرسالة- بيروت.

100-النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني. (1396هـ). الضعفاء والمتروكون (المحقق: محمود إبراهيم زايد) (ط. 1). حلب: دار الوعي.

101-أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. (1410هـ). تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان. المحقق: سيد كسروي حسن. (ط:1). دار الكتب العلمية. بيروت.

102-أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. (1419هـ). معرفة الصحابة. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. (ط:1). دار الوطن للنشر. الرياض.

103-ابن وهب، أبو محمد عبد الله القرشي. (1416هـ). الجامع. المحقق: د مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير. (ط:1). دار ابن الجوزي. الرياض

104-الهاشمي، سعدي بن مهدي (1402هـ)، أبو زُرعة وجهوده في السنة النبوية [دكتوراه]، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية.